

في اعطام

في الجوز الذي به اظن وتكون فافهم الاسوار والظبية للعاب
 فان كان لعابه نجسا فهو نجس ولا لا والتفصيل فيه ان سورة نجس العيون
 تتألف من الكلب نجس العين في رواية الحسن عن ابي حنيفة وفيه قال الامام
 الشافعي وسورة الباع وسورة الكلب في ظاهر الرواية نجس عندنا وهذا
 الامام احمد وقيل من الفض في الكلب وقال الامام الشافعي وسورة الباع وسورة
 الكلب طاهر من حرمته نجس وقال الامام مالك طاهر من حرمته حل نجس ولان القاء
 متول من الدم وحرمته نجس اية النجاسة لان الاصل في نجاسة الدم ان لم يكن للكلية
 من النجاسة والشافعي يقول ان حرمته ليست بالنجاسة بل بالنجاسة شرعية الى
 الانسان وهذا التفصيل قد اقر به صاحب القدر في باب الذبايح لكن هذا
 الاحتمال لا يضر لما يكون حرمته النجاسة قائل ووقع في حديث الفيلين
 قد سأل الساجد عن الذي يرد عليه الباع ويترجم منه ان سورة الباع
 نجس ولم يقل صلى الله عليه وسلم جوابه ان سورة طاهر بل احل على يوحى
 لما قلنا وهذا جده الشريف على الامام الشافعي واستدل الشافعي بما روي
 عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول لما انا اخذ بطوننا وابقى فقولنا طهروا وباركوا في السنة في نزع النجس
 عن جابر قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قرصا بما انفصلت كقول
 نعم وانفصلت الباع كلما قال الشيخ عبد الحق الحديث الاول في صياحه وهو
 ما ذكره في كتابه من ان الكلب والكلية والمالزم كونه سور الكلب اية طاهر التي
 بل هي كونه سور نجس بل اية طاهر لان من الباع ولا يمكن تخصيص كتاب
 والنجس من حرمته لان التاكيد لكل جعل العام محكا في العموم فلا يقبل
 التخصيص والمأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم ما انفصلت فيقبل التخصيص من عموم النجس

فخص بالمال الكثير فافهم وسورة الفرق وسائر سواكن البيت ظاهر الأصل
ما هو كشيء بقيت كيف ان ابا قتادة دخل عليها فجأت هرة بنيت بيدها حتى
لها الالة قلت كشيء فرائي انظر اليه فقال انهم يابسة اخي قالت فقلت
فم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقالست بخص الطوائف
عليكم او الطوائف رواه الامامان مالك واخذوا الترمذي وابوداود والنسائي
فقد نص على ان العلة الطوائف وسواكن البيت يوجد فيه هذه العلة فيس
الحكم اليها ثم سورة الفرق ونحوها مكره عند الامام ابي حنيفة وعند الامام محمد
واستدل بعد ذلك العدة بقوله صلى الله عليه وسلم لا تقالست بخص الطوائف
سقطت التماسه لعله الطوائف فبقيت الكراهة وفيه نظائر الشبهة لا يجب
ان يكون من جميع الوجوه وقصة نزول الحديث يدل على ان وجه الشبهة
التماسه فتقدم في الدارقطني عن ابي هريرة قال كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم ياتي دار قوم من الانصار وروى دار فشق ذلك عليهم فقالوا يا رسول الله
الله تاتي دار فلان ولا تاتي دارنا فقال لان في داركم كلبا قالوا فان داركم
سنور فقال عليه السلام صحيح وحطاس ان القصور ان في داركم
كلبا وهو نجس وشيطان وفي داركم سنور وهو نجس فخرجوا وقال الامام
ابو يوسف لا كراهة في سورة الفرق اصلا وهو الاشبه بالصواب لما روي
ابوداود وابن صالح عن امه ان مولاها ارسلت بهيمة شبيهة التي كانت
تأكل في جدرانها فاشادت اليها فاكلت فاكلت فاكلت فاكلت فاكلت
اكلت من حيث اكلت الفرق فقالت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال انما ليست بخص الطوائف عليكم رواه ابوداود وروى في
ظاهر الوجهين او كراهة نقل صاحب العدة عن الامام الشافعي

أن الكافر نجس بالنفس هو قوله تعالى إنما المشركون نجس واليهما وجه
 معالم التشريع والقسط لا في صرح بيان المراد بالنجاسة في الاعتقاد دون
 البدن وهم ضالعيون وقد روي البخاري عن ابن عمر قال كنا نصيب
 في معارضا القتل والعيب فتأكله ولا ترفع وطاهر من القتل ما تم فلو كان
 المشرك نجسا فيجب له غسل الملاقاة يديه وسور سباع الطير طاهر مكره وأما
 الطهارة فله ضرورة لأنها طاهر يقع على الأواني والاستحاضة عنه فلما عيكن
 ولا تستتر بمنقارها وهو عظم طاهر وملاقاة الطاهر بالطاهر لا يوجب نجس
 ولا يوجب المنقار عند كل الميتة ين يله بالملك وأما الكراهية فلم يشهدوا احتمال
 وقبح الملاقاة وسور ما لو كان نجس طاهر كان لعابه للنجاسة من الدم الطاهر طاهر
 وكذلك الفرس لأن كراهية لمحمد للكلمة فلا يكون آية النجاسة والكراهية ولما
 عند ما طهر ما كثر الدم عليه الفرس وسور الجوارح والبغل طاهر مشكوك
 الطهارة وليس الشك في الطهارة وإن لم يجد إلا سور الجوارح والبغل
 يتوضأون به لأن الآثار قد تعارضت في النجاسة والطهارة فانه قد ثبت في
 صحيح مسلم في حديث صحيح أنه ركس وأباحه الركب عليه من نجس الطهارة
 وقد وقع الشك في الطهارة والنجاسة ولا يمكن التحاقه بالسباع بما مع
 حكمة الحكم من السباع لا يخالط الإنسان والجوارح والبغل بخلافه إلا أن
 فيها خروج ضرورة ولا تحاقه بالهرة لأنه ليس فيها ضرورة مثل الفروقة
 فيها في الشك في الطهارة والنجاسة كما كان فيجب تقرير الأصول والأصل
 في إمام الطهارة فيجب بعد إختلاف العا بها طاهر إلا أن الأصل لا يزول بالشك
 فإذا وجد الحديث يستدل به في الضرر بعد استتم الدواعي الشك في ارتفاع
 الشك وكان قبل الاستعمال محال فافق على الأصل فيجب عليه التيمم فقد وقع

في هذه المسئلة زيادة في فوائدها التي شربها المسلم وما ذكرنا من حصول
 بعد التقيش البالغ فهاية تقدم جازان الماء ان كان صلبا لا زلة للحدث
 فيلغو التيمم ويحصل الطهارة بالوضوء لا يافها التيمم قدم او اخر والماء الذي
 في جوف الفم لا يظفر به في السباغ عليه وكذا ما لا يبار الذي لا يمتطيا
 فيها المانحون وكان يجب ان يكون اقدمهم بغسله ونظن وقوع الماء السائل
 من المذابة على القدمين ظاهر بوضو ولا يسال عن احوال ماء الفم التي ولا يغير
 احتمال بلوغ الماء الجوف في ما البير لم يعلم بخاصة ما الظولت او قطع
 بلوغ الماء الجوف لان احتمال لا يؤول به العمل باليقين وقد مر في بعض
 عبد الرحمن عن امير المؤمنين ع خرج في ركبة فمهم جرح ابن العاص
 حتى ورد الحوض فقال عرويا صاحب الحوض هل يدركوك ذلك السباغ فقال
 عرويا لخطا يا اخي لا يصح الحوض فان اريد على السباغ وقد علمنا
 فهدى لا يدرك لان السؤال غير الزم وان كانت الواقعة في الماء الكثير
 فالعروة من اللقط وفي بعض الفتاوى من تفكك الناس في امثال هذه
 واهم اعلم الفصل في التيمم قال تعالى وان كنتم مرضى او عيasten
 او جأ احد منكم من الماء ولم تستم السوا ولم تجدوا ماء فيمسحوا
 صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه فيكون التيمم مسحا للماء
 لما يقينا السجدة وقد مر في هذا بعد الماء قد رايه وهو اربعة اذن
 فخرج امر بعد الاثنا عشر البعير ولم يجدوا خروف فرت الوقت بان يكون
 الله فربا من هذا القدر لكن لمذهب اليد يضاف فرت القوت خلافا
 لغيره مما هو يقول انه غير واجد للماء في الوقت اجماع المنظر بان
 التعيين قبله حيث اخر الصلوة وهو المأمور ولو كان التاخر اختيارا

لا ينجزنا
 السؤال في عدم

الله

الوقت

مفسر

لا يذوق ان كان بلا اختيار كما اذا قام وانتبه والوقت فيه ويحذر ذلك
فلا يتقصر من قبله ويحذر ان التيمم له عند خروجه من اوعده وبعث النبي
او على المال وان كان المأثم بالانه غير واجد له الحكم لان الشئ رفع الحج
وكذا التيمم يحذر التيمم لمن كان له على اليك فاقدا لا يخرج به المأثم
غيره واجد المأثم وان كان عند فقهه ولا لا يجب عليه الشئ الى وان سئل
وقال الرفق انتظر حتى لا تستطرو ولا يجزيك الشخص لا بعد قادم
بقدره الغير كذا قالوا وان كان عند ماء يكفى للشرب او لم يجز
ولن يرضوا او اغتسل ابتلى بالعطش سباح له التيمم لان حر العطش
والجوع مثل ضر المرض وكذا اذا لا يجد ماء الا بالشراب يدين فاحش
سباح وان كان للمأثمه قرب ما لكن يخاف الخلف عن القاطلة لوزوب
سباح له التيمم لان الخلف عن القاطلة يخاف منه ما لا يخاف من المرض
وان كان مريضاً بمرض يخاف اشتداده باستعمال الماء سباح له التيمم
بالمرض والمرض مفيد بما قلنا ونسب في العداية الى الامام الشافعي التيمم
بصرف الخلف لا اشتداد المرض والذي في كتب الشافعية يوافق مذهبنا
ثم انه كما يجوز التيمم بالماء عند هذه الا عذر يجوز التحجب وقد قلنا
او لا نسلم الفاسد مراد به الجوع عندنا وقد وقع الخلاف فيه بين
الشافعية ثم وقع الاتفاق بعد انقراضهم ولا يعلم فيه خلافا وقد
روي عن ابن قال كذا في سفر مع النبي صلى الله عليه وسلم فضع بالناظر
قلنا انقلب اذا هو برجل معتر لم يصل مع القدم فقال ما منعك ان
تصل مع القدم قال احدا من جنات ولا ماء قال عليك بالصعيد فليد
بليك لا خيرة الشيطان ويحجب في حديث عمار ما يبعد التيمم بالجنب

له التيمم

في المداينة

ولا يجمع عندنا بين التراب والماء خلافا للشافعي لأن شرط العمل
بالفرج عدم القدوق على الأصل مثلاً وجب أكثر بدنه مجروح تيمم فقط ولا
للاقي العضو الصحيح وتيمم الباقي وإن كان أكثر بدنه صحيحاً ولا يفرق استعمال
الماء غسل الصحيح ويمسح المجروح إن لم يضره ولا يمسح على المجزأة بعد فسادها
لجرحه وإن ضره غسل الصحيح تيمم وكذا الحكم في مرض بعض الأعضاء
وإن كان المجروح والصحيح سواء فقال الشيخ ابن الهمام لا يراية فيه
وبعض المشايخ على التيمم وبعضهم على الغسل والمسح والاول أشبه
بالفقه واختلافه في حد الكثرة فعند البعض باعتبار عدد الأعضاء
وعند البعض باعتبار كل عضو وقد روي جابر قال خرجت في سفر فمات
رجل من أصحابي فشقته فسال أصحابه هل تجدون لي مضمضة في التيمم فقالوا
ما تجد لك مضمضة وانت تقدر على الماء فغسل فمات لما قدرنا على التيمم
صل الله عليه وسلم أخبر بذلك فقال قتلوه فقتلهم الله ألا سألوا إذا لم يجدوا
إفشاء الغرض السؤل أنما يكفيه أن يتم ويعصب على جرحه خرقة
ثم مسح عليها ويغسل سائر جسده رواه أبو داود ومعاوية بن وهب
أن خاف الضرورة استعمال الماء والمسح على الجرح باليد البتة والمسح
حقيقه وغسل باقي جسده إن لم يضره استعمال الماء فذكر صلى الله عليه وسلم
الأميرين الذين له في العالمين فلا حجة فيه للشافعي كما زعم محمد المسح على
المسح بالتراب بعد فاته البعد لأن المناد من مطلق المسح الأصلية باليد
البتة بل هو الحقيقة لا شرح لا حجة إلى التعصّب لا معنى لقوله فكيف كان
تيمم فافهم وسأخ للصحيح للوجود معه الماء إذا خاف البرد الشديد في السفر
والسفر خلف المظلل أو حادوت المرض وقال لا يجوز في هذه الحالات

التيمم

استنداد

المرحوم

ان قوله الخالصة في المصنف والمالك والشافعي وغيرهم من اهل البيت
 اولادنا الذين به يتبع البردولة في جميع الفرائض مطلقا وبذلك ان
 عرويين العاصم اجنب في ليلة باردة فيهم وتلقوه ولا تقبلوا انتم
 ان الله بكم حيا فذكر النبي صلى الله عليه وسلم فلم يخف ولا ان حقيقة الحق
 ثابتة وان كان نادر فاشبه للرض وقد يرضي بين الجنابة والتحدث فياج التيمم
 للجنابة دون التحلل ان الوضوء لا يقضي غلبا الى للرض واما الغسل فقد يقضي
 البعد وهذا غير بعيد ويحتمل التيمم خوف فوت صلاة الجنابة والعبد بين المصنف
 للقيم مع وجوب المال لا في غير وجوب الماء لهذه الصلوة وان خرج في العبد بين
 متوضيا ثم سبغ المحدث تيمم ونحو هذه لانه يوم الزحام فعلى بعض الرض
 مفيد للصلوة فيقوت به سقط ما قال لا تيمم لانه لا يقوت الصلوة مع
 وان شرع ميتما فبقده التحلل تيمم بالاتفاق اما عنده فظاهر واما عندها
 فلا لوجوب عليه الوضوء في كل العجز المحل فصار واجبا للمالك في اثبات صلواته
 بطلان التيمم الذي صلى به بعض الصلوة عن اصله وكان التيمم مع الوضوء
 بصرية له فوسع اليد الى الرفيقين بغيره اخرى وبشرط الاستيعاب في
 ظاهر الرواية خلافا لما روي به الحسن عن الامام انه يكفي الاكثر وهذه الرواية
 اوفى بالناس ويحتمل ان الامام الكشي في ظاهر الرواية قال الامام الشافعي في قوله
 ليعيد وهذا اكثر المحدثين والامام احمد في التيمم ضرورة واحدة للوجه
 والكثير واستدل على نظام الرواية ولم يذكر من وافقوا امام رضى الطبراني
 والدارقطني والحاكم عن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 التيمم ضرورة واحدة ومرة واحدة من التيمم قال الشيخ ابن الهيثم قال
 لهما صحيح الاسناد ولم يخرجاه قال الدارقطني رحمه الله كلام ثقلت واستدلوا

مفرق

ايضا بالقياس على الوضوء فان غسل اليد في الارض فكذلك في التيمم
 خلفه واستدل الامام احمد وابا عبد الله بن حنبل وروي الشيخان وغيرهما عن عمار
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يكفك هكذا ففرب رسول الله
 بكفيه الارض ونفخ فيها ثم مسح بها وجهه وكفيه في رواية السلم انه لما كفيك
 ان يفرج يديك الارض ثم ينفخ ثم يمسح بها وجهك وكفيك قال احمد القدر
 هذه الاصح الصحاح والرواية باب التيمم وقد بالغ صاحبنا في حكاية
 ورواه انه لم يمسح بطنه الضربتين واجتاكته من يدهم بان سجدت في
 قابل للاجتماع لرواية لرواية في رواية فقد روي البخاري عن مشقة
 قال كنت جالسا مع عبد الله بن موسى الاشعري فقال ابو موسى ان
 رجلا اجنب فلم يجد الماء اشهر ما كان يتعم قال فقال عبد الله لا يتيمم وان
 كان لم يجد فقال له ابو موسى كيف يصنع بهذه الآية رسول الله
 فلم يجد واسأفته ثم قال اصعبا طيبا قال عبد الله لو فرض من ثم هذا الشكل
 انما يريد عليهم الا ان يمسحوا اصعبا فطافوا بما كرهتم ولا انما قال ثم قال
 ابو موسى المسمع قول عمار بن الخطاب يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في حاجة فاجنب فلم يجد الماء فتمسح في الصعيد كما تسمع الآية فذكرت
 ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال انما يكفك ان ترفع يديك وضرب بكفه
 ضربة على الارض ثم ينفخ فيها ثم مسح بها ظهره وكفيه ووجهه وكفيه
 ثم مسح بها وجهه فقال عبد الله الم تسمع لم يرفع يديه على الارض
 عن عبد الرحمن بن ابراهيم بن رباح قال سمعت ابا عبد الله بن ابي
 فقال لا تقبل فقالوا ما لك بالخير فبينما هم اذ اتوا وانت في سعة فاجنبا
 فلم نجد ما فاقنا انت فلم تقبل ولما انتمعتك في الشراب وصلت فقال

الشيخ محمد بن ابراهيم

التي هي على الله عليه ولم انما اليك ان ترضى بيدك الاضيق ثم تنفخ ثم
تسبح بها وجهك وكنت فقال عمر اني الله يا عمار ثم ذكر ثم ذكر ثم ذكر
اخر وزاد فيه فقال عمر فليكن انما قلت فقال الحسيني ما كان امير المؤمنين
عمر بن الخطاب في الحديث ولو كان الامر كما ذكرها المحقق امير المؤمنين
لكون هذا مستحاجا اليه كذا انما علم ان فيه دوا فيه قدما رواه
في نسخة هذا وقد اطلب شرح اصول الامم في الاسلام في بيان هذا
الامر والمخلص لا يريد ما ذكر وان اشتهيت فاطلب منها واجل جميعا
بما قال النووي ان مقتضى جميع الله عليه ولم بيان صورة التيمم وان ليس
عليك التعبد لا بيان صحة التيمم بجميع اركانه وليس في حديث عمار
على كون الضربة واحدة انما فيه ضرب بالارض والذي في رواية البخاري
مسح برجعه وكفيه ضربة واحدة معناه مسح واحدة وقد يقال المراد
بالكف اليد كما يرد باليد الكف هكذا وضع القيل والقال والاشبه خذ
ما قال الامام احمد بن حنبل في حديث عمار وما قال الحسيني انه
قابل للاحتجاج بحججه ان عدالة امير المؤمنين وعدالة عمار كلاهما مقبولان
لا محل للرجية والارتباب لان الاحاديث المتواترة المعني والاجماع القائل
ولا علمنا ثم اختلفا في هذه الواقعة فاما ان وقع شيان من امير المؤمنين
للواقعة او وقع وهم بغير علم ما لم يكن واقعا واقعا ولا يسهل الملائمة
من الجانبين لمقطوعة الحدالة وهم بالبين واقعا واقعا بعد غاية
البعد لانه خلاف خلاف العادة لا يقع في العادة اصلا واما شيان
الواقع فيقع كثيرا ثم حفظ الواقعة التي وقعت لم يكن معها فلا بد منها
واما ذكر عمار عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعلم التيمم وان كان حفظا

الواقعة

احسن منه

الى

نظيره

لغيرهم لكن الله لم يكن يحفظه اهل القومين بحسب المذهب وقت سوان
 حماره وتقبل رواية غارانه وقع بحسب اعاكان حماره ذكر الما فقهه ونظام طري
 اليهم وحفظ لان حفظه كان اهم فتعين بيان اهل القومين وحفظه حمار
 فيكون روايته كذا في ظاهره ولا حجة على رواية الله فطفي بقية سنده
 واتما الجواب عن قول المتن في غاية السقوط لان حماره كان
 احتيا في صفة التيمم وكان جارا لها فليزم على النبي صلى الله عليه وسلم
 بحسبه وسوق الحديث انهم شاهد به واما قوله ليس في الحديث لصرح
 القربى فغير ان الفعل اذا وقع غير مقترن بالعدد فهو نفس في الواحد والعدد
 العدد بعده غير المفصل عن معناه كما تقدم في الاصول ولذا قال الامام
 لوقال الزوج لزوجته طلقك ثلاثا وماتت قبل ذكر العدد فلا يقع شيء
 هذا كله مبين في علم الاصول ثم وقع في رواية ابي داود في هذا الحديث
 فقال يلحق اذا كان يكفيك هكذا ثم يضرب بيده الى نصف الساعد ولم يبلغ اليه
 على الاخرى ثم مسح وجهه والذراعين الى نصف الساعد ولم يبلغ اليه
 وهو محسك رواية الحسن كان هذا من وهم بعض الرواة لا جتماع القائلين
 من رواية هذا الحديث عن عمار بن ياسر الكندي الرضا الثاني قوله تعالى
 فامضوا بوجوهكم وايديكم منه وليس فيه الاسم الوجه واليد منه وهو
 مطلق من ان يكون بضم او ضوئين فدل القدر على كفاية الفرة الواحد
 وروايات الفريتين اخبار احاد لا يفي لان يكون معقولا لاطلاق الكفاية
 ولا لان يكون فاسحة له من الزيادة كما تقدم في اصول الفقه ثم ليس في النص
 الاسم الايدي فحسب هذا المسح الى المرفق زيادة عليه لا يجوز الزيادة
 بغير الواحد فان قلت اليد عبارة عن الاصابع الى الاطراف وليس الكل ارضا

فقرة واحدة وفيها في المتن
 وفي رواية ضعف السبع مائة
 وكنون ما رواه

بالإجماع ولما نطق عليه مسح اليد ان كان قليلا من الاثم كفاية مسح الذراعين
 فقط من دون مسح الكتفين ومن خلا ذلك الاجماع فالمرء بالخيار قد يصح ما بين
 وهو مجهول فيكون رواية الذراعين بيانا لا دلت لها غاية الترجيح
 في هذا المقام وكان يختلج في صدره يمكن الحق ان اليد عبارة منها
 من الاصابع الى الرسغ سواء كان مع الذراع او مع الكتف والكتف
 ولا يطلق على الكتف فقط ولا على الذراع فقط وهو ظاهر في اليد عبارة
 من القدم الى المرفق بين الكتف الى الرسغ وبينه الى المرفق وبينه الى المبط
 فان كان اليد الالة الكريمة مطلقة فقد وجبت التيمم مسح الكتف مطلقا
 اما ان جعله اوضح الذراع او موطئ الكتف وكذا الى المرفق بخصوصه
 غير واجبة لكن في المذخري وهذا غير بعيد وينطق عليه روايات مد
 المسح الى المرفق وهي الابط ورواية عمار لا ينافي وهذا لانها ناطقة
 بكفاية مسح الكتف لا غير ثم اننا سلمنا ان الالة مجردة لكن البيان هو
 العاركة اقلها يدوي في الباب هذا ويحتمل ان يكون مد المسح الى
 المرفق او الى المبط من قبيل تطويل الغرة في الرضوخ كما صرح في رواية
 ابى هريرة وهذا الاحتمال غير بعيد وقد وقع الاطناب في هذا المقام
 لما كان من مواضع رتت فيها الاقدام والنية شرط في التيمم والنية
 ان يقصد به حصول الطهارة واستباحة عبادة مقصودة لا يجعل
 الا يرفع الحديث فلا يجوز الصلوة بالتيمم لقراءة القرآن ولا الصلوة الجنازة
 ولا المسح المصحف وقد روى ابراهيم قال مررت بالنبي صلى الله عليه وسلم
 وهو يقول فسلمت عليه فلم ير دعي السلام حتى قال الي بجل فخذه بعضا
 كانت معه ثم وضع يده على الجدار فمسح وجهه وذراعيه ثم روي

قوله في قوله في مسح الكتف
 والذراعين

(١١)

رواه عن النبي في منسج السنة وقال الحديث حسن وقد يورده هذا دليل
 على ان التيمم يجوز دون نية اداء عبادة لا يجوز مع الحدث
 وهذا انما يتم لو كان صلي الله عليه وسلم صلي بهذا التيمم ونحن لا نشك
 بجواز التيمم بعبادة يستحب فيها الطهارة لكن ذلك الذي لا يليق في
 التيمم كاداء الصلوة واجاب الشيخ ابن الهمام بان يجوز ان كان من نية
 اداء عبادة مقصودة لا يجوز مع الحدث وادى بذلك التيمم للصلوة
 وهذا بعيد لان المادسة كانت في المدينة وكان صلي الله عليه وسلم
 صحيح البدن وقال زفر لا يشترط النية للتيمم قياسا على الركنين
 قياسا فاسد لما تقر في اصول الفقه ان شرط القياس ان لا يكون
 الاصل مقدر على الفرع والوضع كان مشروفا قبل التيمم الا ان يكون
 المقصود الالتزام وطلب تبيان الفرق فيقول الفرق ان المأطرين
 لطبعة كمال ثمان لمطر كم وليس التراب كذلك قياسا واستدلالا في الفقه
 المختار وان التيمم يبنى على المقصد وقد ينقض بان اية الركنين في الماد
 حية قصد الصلوة فيلزم النية في التيمم الجواب ان الماد في المقصد
 لغويا اذ انتم الى الصلوة والعنصر مطلق فلا يلزم اشتراط النية
 وهما التيمم بعينه المقصد والتيمم بالمعنى المقصد اصبوا
 طيبا للصلوة فالقصد فرض والقصد هو النية قال الشيخ ابن الهمام
 ما خلاصة ان غاية ما يلزم قصد الصلوة ولا يلزم منه النية بالمعنى
 الذي قلتم وهو انما هو الحديث او استباحة ما لا يجوز الا به فتأمل فيه
 وان يتم الكافر المدخل في الاسلام ثم اسلم لا يكون متمما وقال
 اللام ابن مسعود هو تيمم لانه نية قريبة مقصودة واستدل بها في الصلاة

بمنزله

بان شرح التيمم ليس الا بضرورة اداء عبادة لا يصح بدون الطهارة
 والا للتراب ملوثة فلا بد من التوجه نحو القبلة لا يجوز بلون
 الطهارة والاستلام بغير يدها ولا يشترط في تيمم الحنبلية
 ان المأخوذ به في الصحيح من المذهب ان زوال الحدث او استباحة
 الملوحة يكفيان لزوال الجنابة وفي بعض الروايات يجب فيه زوال
 الجنابة والكسوة في التيمم ان ينفض يده بعد الضرب بالارض لئلا
 يكون مثله وفي الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نفق يده بعد
 الفريضة وصفة التيمم المستوفى عما قال مشايخنا ان يفرغ اليدين
 بالارض وينفض التراب عنهما ثم يمسح بهما الوجه بحيث يستوعبه
 ثم يضرب بالارض ضربا اخري فيمسح باصابع اليد اليسرى ظهر اليد
 اليمنى فيبدأ بظهر اصابع اليد اليمنى ويمد المسح على ظهرها الى رقبها
 ثم يمسح باطن اليد اليمنى بظهر اليد اليسرى فيبدأ من المرفق ويمد الى
 الذراع الى الرسغ وهكذا يفعل في مسح اليد اليسرى بيده اليمنى ثم يخلل
 بين اصابعه وان لم يبق من الضربة لا بد من ضربته ثالثة ولا بد
 من مسح الخاتم عن اليد امكن كذا قالوا ويجوز التيمم بكل ما كان
 من جنس الارض والتراب من جنس الارض ما كان بحيث لا ينطبع بالانسان
 لا يصير رماذا مسا كان حجر عليه تقع اولا او زبرجثا او نحاسا او
 غيره مادام في المعدن وملوثا بالتراب ويجوز التيمم بالرمل والغبار الذي
 في الثوب لان كل ذلك من جنس الارض وجه جواز التيمم من جنس
 الارض قوله صلى الله عليه وسلم جعلت في الارض مسجدا وطهورا رواه
 البخاري ولا يفرض رواية يترتب عليها طهارة الارض او ان يفرق او ان

العلم لا يضر العدم ولا يضر من ومنه مننا ظهر ضعف قول الامام الشافعي
 انه لا يجوز الا بالشراب وقول الامام ابو يوسف لا يجوز الا بالشراب
 فهو المثل وقد روي في حديث عن ابني هريرة ان قاسم بن اهل
 البادية اتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا نبي الله اننا نكون بالاناء
 الثلاثة والاربعية ويكون فينا الجنب والحائض ولنا خطاه فقال
 عليكم بالارض ثم ضرب بيده الارض لوجهه ضربة واحدة ثم ضربها
 ضربة اخرى فمسخ بها حيايته الى المرقبان قال ففتح المقدر
 رواية الامام احمد بسند فيه المشي بن صباح وقد ضعف ابن معين
 في اخره ورواه ابو يعلى عن حديث ابى لهبة وهو ايضا مضعف
 وله طريق في مجمع الطائفتين سليمان الاحول عن سعيد بن عبد الله بن
 علي هريرة وقال لا يعلم سليمان الاحول عن سعيد غير هذا الحديث ثم
 التيمم طهارة مطلقة رافعة للحديث فيجوز صلوات في اوقات مختلفة
 وينبغي طهارة اليد والقدمين بالماء وفيه خلاف الامام الشافعي
 فلا يجوز عند تيمم واحد الا فرض واحد ولا بد لفرضين تيمم
 آخر لنا ما روي ابو داود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الصلوة
 وضوء المسلم ان لم يجد الماء فاذا وجد الماء فليسه بشرقه فان ذلك خير
 رواه الترمذي وابوداود وليس في العادة الذي يريه ان يؤخر الصلوة
 الى اخر الوقت فان وجد قوما لا يتيمم ليكون الماء اربابا يصلون على
 خادم الماء الصلوة ثم وجد في الوقت ماء لا يجد الصلوة للماروي ابو
 سعيد الخدري قال خرج رجلان في سفر فحضر الصلوة وليس معهما
 فيهما ثم وجد الماء في الوقت فلما دارا الصلوة بوضوء ولم يجدوا

آخر

قائما

فانيك رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك فقال الذي لم يهدأ أصبت
السنة ولم يركب صلواتك وقال الذي من ضلوا على ذلك الاجر من غير دواء
ابدا ودمعني قوله أصبت السنة أصبت الطريقة للمسئولة في الدين
وقوله لك الاجر من غير ان كان الصلة قد مضت فله اجرها والثانية قد اداها
بالاجتهاد وان اخطأ والمعل لا يستحقها وجب للماجر فله اجر مرتين
وقال شراح الحديث الاجزون اجر العرض والنقل لان الثانية تغيرت
والمسافر الغاسي لما كان جرد في الرجل يتم ناسيا لما وصل فلا اعارة عليه
عند الذكر في الوقت ولا بعده عند الطرفين وقال البري سنة على ما
في الوجهين سواء ومنعه بقتله او غرقه بامر او بغير امر لا نه واجد الماء
حقيقه ولا درجى المسافر بعد للمأخوذة فيفرض عليه هناك الطلب لهما
ان يفر واجد للمأخذ في فرج العلم والرجل بعد لما الشرب عادى الماء
لا يستعمل بخلاف الشرب لان الرجل بعد للشرب كما في فتح القدر وانما
في حقيقة لم يسأل ويتم وصلى اجراء عند الامام ابغضه لانه لا يلزمه
الطلب في ملك الغير كان يفتي له ان يطلب قبل التيمم لا حق الاضطرار
وهو الغالب وقال لا يفتي به قبل الطلب لان المأخذ عادة والمشايع
اقتوا بقوله ما وفي هذا الزمان المنع غالب في البراري التي لا يجر فيها
لما فاهم وان كان الصحيح في مصر مجبوسا لا يفتي بالخروج من المسجد
وتفصيل لما اذا كان مسكها على الرضوى يتم ويصلى ويقضى بعد ذلك العلم
بالوضوء لان هذا العذر من جملة العبد فلا تقدر في حق الله تعالى
هذا ان يتم المسافر لا يخفى العذر يلزمه القضاء كما في فتح القدر
وانه اعلم بحقيقة الحال ولا يفتي في التيمم الا بواقض الرضوى والقدر

فرحين

هذا هو الذي انفق في قوله ما وفي هذا الزمان المنع غالب في البراري التي لا يجر فيها لما فاهم وان كان الصحيح في مصر مجبوسا لا يفتي بالخروج من المسجد وتفصيل لما اذا كان مسكها على الرضوى يتم ويصلى ويقضى بعد ذلك العلم بالوضوء لان هذا العذر من جملة العبد فلا تقدر في حق الله تعالى هذا ان يتم المسافر لا يخفى العذر يلزمه القضاء كما في فتح القدر وان

على الماء الذي يكفي للطمارة وهو المراد بجلدهم وجهه الماء لا كما يفهم الإمام
 الشافعي ان وجهه ما لا يكفي للطهارة يستعمله ثم يتم وهذا الغرض من الفعل
 فان وجد لليتم الحدث الماء القليل فيقتضاه ولم يكف للرجلين بل يكفي رجل
 واحد فان غسل الاعضاء ثلثا انتقض نجسها ووجوبه عليه يتم اخره
 قد وجدها كافيها للطمارة للغرضه ويغسل الاعضاء مرة وان غسل
 الاعضاء مرة ولم يكف للرجل فهو عيبا بقية وان مرهبا الماء ناسا قاله القميين
 عند الامام ابي حنيفة فلو كان تقديرا وهذا مشكوك لان القميين في
 العلم ولا علم وقد قال في بيان المسافر الثاني الرجل ان لا يتنقل التيمم
 وما قيل الكلام في التيمم الذي لا يتنقل وضوءه هو يخطا في التحريم
 حيث لم يتنقل وضوءه واليقظان ليراعي ما يتنقل التيمم فكذا هو
 في حكمه فليس ان اليقظان اذا كان يجنب يروى لا يعلو لا يتنقل وتيممه
 بالاتفاق لعدم العلم بكذا هذا القيام الذي في حكم يقظان والله اعلم
 باحكامه **فصل في الحيض والنفس والاستحاضة** فليس على
 دم ينقضه دم امرأة مبلغة عتي حيز داو والنفس دم يعقب الزيادة
 والاستحاضة دم يخرج من فرج المرأة وقل الحيض ثلث ايام او
 عشرة ايام عندنا وقال الامام الشافعي اكثره خمسة عشر يوما او نحوها
 بما روي في بيان نقصان دية النساء عكث احد يكن لا تقول شطرا
 فاعلم ان مدة تركه العلة وهي الحيض مثل ايام وجوب العلة وهي
 ايام الطهر ومدة الطهر خمسة عشر غداة الحيض كذلك وهذا الاستدلال
 ليس بشي لان الحيض المذكور سواء لا اصل له قال البيهقي لم يجد وقال
 ابو حنيفة الجوزيما هذا حديث لا يعرف ولم يسم فاستدلوا به في هذه

التي

وذلك

٢

صفحة

الذي

الاضافة

ان الطهر يعني المصنف وهذا يقع فان ايام الطهر لا يمكن سواها ولا ايام
 الحيض فان ايام الحيض والامساك ايام وجوب المصلاة ثم لا يكون كونه الطهر
 خمسة عشر يوما لا بد ولا اكثر بل الحق ان الشهر يعني البعض فلا جنة واستد
 لذنه بما روي في الدارقطني عن ابي امامة قالا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 نقل الحيض الجارية للبكر والشيب الثلث واكثر عشرة ايام فاذ اراد في
 مخاطبة وقد روي عن ابن مسعود موقفا الحيض ثلثة ايام وحس
 ومنه سبع وثلاث وتسبع وحس فاذا اراد في مخاطبة وروي ابن عبد
 بن عوف عن ابي موقفا او في رواية في الدارقطني عن ابن مسعود فاجب
 حاقين فليتها واربعة عشر وما اراد في رواية في الدارقطني وروي الدارقطني
 من حديث واظنه ابن الاثير عن علي بن السلام اقل الحيض ثلثة ايام
 واكثر عشرة ايام ونقل ابن القيم عن خمسة عشر ايام قال الشيخ ابن القيم
 بعد ذكر هذه الروايات وتضمنها ان الحديث يتبعه في الطريق بطريقين احدهما
 فليكن قول الشافعي فانما اصله في الفرج كافي ضعيف ولا يصح ولا نقل
 النفاس لان خروج الرحم لا يلازم كونه الدم من الرحم فلا وجه لضرب الدارقطني
 النفاس اربعين روي ابن داود والترمذي عن ام سلمة قالت كانت النساء
 يتحدوا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجعلن قلا الفرج ابن القيم اني
 البخاري في هذا الحديث وقال الترمذي حديث حسن وفي الدارقطني وابن
 حبان عن انس الله صلى الله عليه وسلم وقت النفاس اربعين الا ان تروي الطهر
 قبل ذلك قال الشيخ ابن القيم بعد ذكر هذا الحديث روي هذا الطريق متطوع
 لم يخل من الطهر كونه في كثير من ايام الحيض والطمهر المتطهر في غير ايامها
 كما قدم الحق في نفاس من ايام الحيض الى خيفة لان النفاس دم قد يبرق ويقل

تأثير

في تحاش

في تحاش
 في تحاش
 في تحاش
 في تحاش

الحسن

حسن

الرجوع ثباتا في شيء يقتضي واما احسنه الجاه فليقل له تعالى لا تقربوه من حق
يطهره والجاه في المحض كيقرب القربى الى الله تعالى به وتباعدت عنه في الدنيا
او نصفه فقل بدنيا لا يكون الوجه في اول المحض وبصرفه في ان كان في اخره
ويخرج القديس كما قلنا لم يري انه لا معنى للفرق بين القليل والكثير من النجس بروي
ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في الذي يلقى اهلوه وهو عاين قال
يخسف به دينار او نصف دينار سواء البرذون فلا هكذا الرواية الصحيحة
وهو جهة الاول وروي الترمذي انه قال صلى الله عليه وسلم اذا احاط بها اول الدم
والدم دم احمر فديناران احاطا في انقطاع الدم والدم دم اصفر قصف
وهو جهة الرواية الثانية ثم حكم الفقيه في مختلفها اذ كذب المرأة في انساب
الرجال واللباخر بن الجاه في مذهب الامام ابي جعفر والامام علي يوسف واما
النافع والامام مالك يحرم ما بين السفلى الى الركبة ويجعل ما فوق ذلك من القبلة
والسرة غيرهما من ام المؤمنين يمشي قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم
اذا اراد ان يمشي امرأته من سائر اهلها فاقربت وهي حائض بركلة الشيخان
والاخر اخضا الفحل على ميل الصواب في الحكم فقل على ان استلحق ما مضى الزنا
حرام عند عبد الله بن سعيد ما لا يصلح له صلى الله عليه وسلم ما يصلح لغيره في
وهو حليف فقال لك ما فوق الزنا سواء الزنا او تحته من بين اسامه قال
ما يصلح لغيره من الزنا وهو حليف فلا يشهد عليها الزنا ثم شاك ما عداها
وطاعة الامام مالك وهذا نص على ان شه الزنا واجب ثم حل الزنا فيرفع
عليه وقل الامام محمد والامام احمد لا يحرم شيء سوى الفرج روي مسلم وغيره
من اصحاب السنن ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا ساضت المرأة منهم لم يمسكها
ولم يجامعها في البيت فضالت الفحصان رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقول الله

يخسف به دينار او نصف دينار سواء البرذون فلا هكذا الرواية الصحيحة

وفيما ذكر من الحيض فقال الله عليه كما استعوا طهرت الا ان كان في الحيض
 الا الحيض قلنا عارفين هو من الحيض المأخوذ والرجوع المحرم ولعل المراد طهرت
 الاستمتاع ما يخرج من الزنا لا في حكم الحيض ولا يبالى الى الحيض حالها وانما
 ويحصل في الحيض كما انقطع الدم ان انقطع بعشرة ايام وان انقطع بعد
 الثلث دون العادة لا يجعل الوطى وان اغتسلت حتى يغضي العادة وان
 انقطع دون العشرة ولكن انقطع للعادة لا يجعل الوطى الا ان يتجمل الوطى
 عليها وقت الغسل والصلوة او التيمم ان انقطع في الوقت وقال الامام
 الشافعي لا يجعل الوطى قبل الاعتسالة في الوجه كلها فاحتج بقراءة التشديد
 في قوله شافعي بطريقين فمنهم من يقول ان قوله تعالى يسلوكم من الحيض قوله
 اذ كنوا غافلين النساء في الحيض يدل نصا على ان المانع من غسله هو الذي
 وللزوجة فحسبها حجة وحلال واذا طهرت من الحيض فقد ارتفع الذي فيعبر
 الحول كما كان ولا وجه للترقب على الاعتسالة في غير ذلك ان انقطع الدم بعشرة فقد
 حصل المقطوع بزوال الذي عند انقطع طهرت للعادة دون العشرة يحصل الدور
 في سائر الذي احتمال في غير التيمم لا يحصل القطع ولا الاعتسالة في هذا
 الغسل معتبر مشروطا حيث يجوز لها الصلوة في طهر عشرة ايام الذي في نظر
 الشارع في طهر وطهرا وكذا ان لم يغسل لكن غضي عليها وقت الغسل فقد
 الصلوة فقد صارت الصلوة وبطلانها فطهرت في نظر الشارع فلا الذي في
 في نظر فثبت الحل ولذا ان انقطع دون العادة فاحتمال الدور في نظر
 فلا يجعل المانع هذا الظن لكن لما مع ذلك ان يغتسل ويحيى لان امر
 الصلوة امر عظيم لا يسقط باحتمال المظنون او احتياط في امر الصلوة والكرامة
 المذكورة في قراءة التفسير ما هو فيها قلنا هو ذهاب الدم والحاصل قراءة التشديد

الناح

فتنظر

فانظر كيف خفف في الطهارة ولم يصرنا الفصل فاعلم ان ما علم حتى يحصل
الطهارة الكاملة من الاذي المانع ولا يلزم منه ايجاب الغسل هذا ما عرفت
في تقرير المزمع والقديم اقول اخبرنا عن محمد بن عمار عن ابي عبد الله عليه
السلام في شرب الماء من الخمر في هذا في الحائض ولما التفت فبين له الجوع مع اهله
لما روي عن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يطوف بفيل ولحقه
نسيان رواء البخاري والافضل ان قد ضا بعد الجوع الاول ثم صام مع ثانيا وهكذا
ما بعد البخاري والافضل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قي
احكم اهله ثم بد الله ان يورث فليتوضأ جنباً وارواء مسلم ويحرم الجنب ان ياكل
ويشام ويحلمت لا بأس في شيء من ذلك من جسد الله بن ابي قيس قالت سألت عائشة
عن وتين رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وفيه قلت كيف يضع في جنباً
اكان يغسل قبل ان ينام الوضوء قبل ان يغسل قالت كل ذلك قد كان يفعل
فيها اغتسل فنام وبعثت روضاً فنام فقلت الحمد لله الذي جعل في الوسعة
رواء مسلم والافضل ان ينزل الجفاسة عن الفرج ويتوضأ ثم ينام لما روي
ابن جرير ان ابياً المؤمنين عن ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم انه يصيب الجنابة من
الماء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأوا وضوءاً ذكرتم ثم قال النبي
الأكبر في فوحاة المكينة قد اقيمت فواقعه محمد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه
السلام في شرب محمد بن اسمعيل البخاري عن الرضا جفا قبل الغسل فقال لا تقوم
قبل الغسل وانت جيب وقال ثم رايت في واقعة محمد بن اسمعيل البخاري
فقال في عن النوم قبل الغسل فالتفت الغسل قبل النوم وان كانت الميتة باقية
فاغتسل بها بالماء الطيب ولا يقرأ الحائض والنفساء والجنب القرآن ثم ابن جرير قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ الحائض والجنب القرآن رواه الترمذي

ابن خلاب
رواه البخاري

والمفسر في حكم الحائض قال الطحاوي ويحتمل ان يقرأ الحائض بعض الآية قال في الهدى
 وهو باطل لا جد على الطحاوي وهذا ليس بواجب عليه لان الطحاوي يقول ان المعنى
 عليهم قراءة القرآن وقراءة ما دون الاصل لا تسمى قراءة القرآن ولهذا لا يجوز له القراءة
 مع ان السريفة القرآن مطلق وقال الكرخي ان تلفظت بكلمة لا بأس به وينفرد
 عن هذا ان المعنى اذا حاضت تعلم كلمة كلمة هذا الكرخي وبعضه لا يثبت ان
 هذا الطحاوي والقرآن يختلف بالضرورة فان كانت الحرة رب العالمين او
 بسبب الله الرحمن الرحيم والارادة للفكر والترك فليس من قراءة القرآن يجوز ذلك
 الحائض في الجنب ويحتمل قراءة القرآن لما روي عبد الله بن مسلمة قال انبت عليا
 انا وطلان فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخرج من خطا ويقرأ
 القرآن وما كان من اللحم ولم يكن يجرد من القرآن شيء ليس بجنازة ربهاء النسائي
 ولا يجوز الحائض والنفساء الجنب والميت من المصحف ولا يقرأ في الجنب ولا في الميت
 لا يصح المصطلح وانما اذا كان في الخلاف فيقولون المستوفى انما
 لا المصحف وانما اذا كان الخلاف في دقة فلا يجوز منه لانه يقال عند
 منه من المصحف عرفا وهو ممنوع وكذا بكونه بالكم لا بما يعلى عليه وقال بعض
 المشايخ انما الممنوع من حروف القرآن لا من اوله وقلبه ودقيقه لانه هو
 القرآن والصحيح هو الاول لان الممنوع لغز الظاهر من ما يقال في
 الحرفي القرآن ولا فالحروف فحوش دالة على القرآن وليس بقرآن
 وفي العرف يقال الممنوع للجلد والاوراق القرآن ولكن من الدقيقين
 يقال انما ما ش للقرآن فافهم ولا يجوز الجنب والحائض والنفساء
 المذكور في المسجد ولو على سبيل المصير فان كان نائما في المسجد وان لم
 يخرج منه على قدر التبرع ويقيم ويخرج وذلك لما روي ام المؤمنين

عائشة الصدوقه قالت سأول الله صلى الله عليه وسلم من جئتني بها شيئا من
في المسجد فقال لي جوا هذه البيوت من المسجد ثم دخل ولم يضع القدم شيئا
رجا أن ينزل بهم وخصه فخرج إليهم فقال لي جوا هذه البيوت من المسجد
فاني لأحل المسجد كما نرى ولا يجب ركعة البدنية وقد خطب الخطيب في بعض
تصنيف هذا نادعا مجموعا قلت الذي في مسجد هذا الحديث وقال الإمام
أحمد الأري في ما ساقه في الكلام المذكور في غرض القديس وقال الإمام الشافعي لا بأس
بدخل المسجد للجنب إذا كان على سبيل العسر وقت يقول ثوبا يثقل الذين استولوا
لا تقربوا الصلوة وأنتم بكماء حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا إلا عابري سبيل
لا يردون الصلاة مكان الصلاة كنهانته لو كان المصلون في حقيقة
الذي جاز صلوة الجنب هذا كله ليس بشيء لا يدخل من الحقيقة وقد صح أن
الآية نزلت حين صنع عبد الرحمن ابن عوف طعاما ففزعوا الخبز فركبوا العبد
ما قبلوا من فضلت فنعوا عن الصلاة سكران فتركوا الشرب وقت الصلاة
فأصلوا بها حقيقة فطعامهم فله ثيابا ولا جنبا مع طوفان الجوزة الواقعة
على أنف سكارى فله ثيابا لا تجزى به العطش عليه فكيف يصح حمل الصلاة
على مكان الصلاة في العطش وما قولهم بأن جواز صلوة الجنب في الجوارح بالسنن
ذلك والمراد بجوارح السبيل للمسافرون فالله في الأمر بصلوة الجنب في الجوارح
التي كان سافر الله الصلاة جنبا في حين من الأحيان غير جند فقلنا
ولم يكن عند نزل هذه الآية النبي خروجا لثيابا نزلت حين كان سمرقانيا
وآية النبي نزلت بعد شهادته بكثرة ولا يجد في جوار الصلاة جنبا عند فقد الماء
كالخروج من قطع الطريق الذي لا يجد من يوضيه ثم بعد ذلك آية التيمم
استخرج حكم الاستثناء وأقرضت الصلاة بالتيمم عند فقد الماء وإنزلة الجنب

بواسمه

و

بالتييم هذا ما عرفت في بقية الآية وعلى الشيخ ابن العمام في الجواب أن تصرف
 في الآية على الحقيقة ومعنى الآية لا تقرب الجنب إلا بغير السجود وهو السجود فإنه
 يصلح للتييم هذا وإن كان أكثر المفسرين كالبيضاوي وصاحب معالم التنزيل وغيرهما
 ذهبوا إلى أنها لا يصح لهم لعدم مخرجه للتييم وقت نزول هذه الآية وأنها
 إذا تم جاز السجود بقية جنباً فلا يصح الاستسقاء إلا أن يقال لا يصح لكن
 وجب للمعنى لا يقرب الجنب المصلاة لكن المسافر إذا لم يجد الماء فله أن يركع
 لجنبته بالتييم وما قلنا البيضاوي أن المتييم يركع جنباً إنما يباح له الصلاة
 ضرورة أداء الصلاة كصلوة المستحاضة فتم لا يلتفت إلى زيادة ركعة
 صلى الله عليه وسلم جعلت في الأرض سجوداً طويلاً وقولاً صلى الله عليه وسلم
 القرب لله السلام بالمجد المأخوذ من الفصل فرضاً على العائض والنسيان
 بعد انقطاع الحيض والنفس على هذا الفقدان جامع الآية وصار من ضرورة
 الدين ويتبين للمرأة أن ما ألغى في غسل الحيض بائناً على الطهارة بعد الفصل
 في موضع الفرج وتغيير البدن بالبخش الطيبة من أم المؤمنين عائشة
 المصروفة أن امرأة من بني النضير قالت بنى الله عن غسلي من الحيض فإمرأ
 كيف تغسل ثم قال فذكر في فرض من مسكت طهرت بها قالت كيف تطهرت
 فقال تطهرت بها كيف انظمتها قال بها الله تطهرت فاجتدتها
 فقلت بغيرها ثم الدم رواه الشيخان والمستحاضة إذا استمر في نفسها
 أن كانت مبتلة يحسب عتقها من الشهر من الحيض فيكره الصلاة والله
 والأيام الباقية من الطهر فتستل وتغتسل وتطهر وإن كانت معتادة فليس
 قبل العادة فتستل وتغتسل وبعد من الأيام المعتادة فتستل وتطهر أيام
 طهرت عادتها من الطهر الرضوى كما قدمه فقد روي أم المؤمنين عائشة رضي

قالت

جاءني فاطمة بنت جبريل الي النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني
 استخاضت فلا اطهر فادع الصلوة فقال لا اخذ ذلك عرفي وليس هيض فاذا
 انقضت حيضتك فادعي الصلوة واذا ابرئت فاغسل عنك الدم ثم صلي طهر
 الشيطان وقد مر هذا الحديث بالفاظ اخرى اقبال ايام الحيضة في البتة
 كما وثقها المفرد وفي المعتاد عايناهم عايناهم وقد وثق ام المؤمنين بسند
 ثابت لمروا كانت تغسل الدم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتت
 له ام سلمة النبي صلى الله عليه وسلم فقال لنظر علة الليالي والايام التي كانت
 تحيض من الشهر قبل ان يصيب الذي اصابتها فلتك الصلوة ودرج كد من
 الشهر فاطمعت ذكر فليغتسل ثم تستشعر شرب ثم يغسل برؤوسه او يردى
 واليها ما ذكره لا ينال اعتبار الحيضة ولا استخاضة في لون الدم في الايام
 التي يكون لون الدم لون دم الحيض تنكح الصلوة وفيها لا لان هذا
 معتد به في العامة غاية التعذر وقد اقبل البعض هذا مذهبها واستدل
 بما روي عنه من بنت الي جبريل انها كانت تستخاض فقال لها النبي
 صلى الله عليه وسلم اذا كان دم الحيض فانه دم اسود فاذا كان ذلك
 فامسكي عن الصلوة فاذا كان الاخر فتوضئي وجعلي فاذا هو عروق رواء
 البرد او روي هذا حديث فيه انقطاع لان في لقائه فاطمة بنت جبريل
 نظروا ما لا لعل هذا حديث ام المؤمنين الصديقة قد عرفت اسمها
 ثم كيف كان لا خلاف في هذا الحديث على ما استدلوا به فانهم في الايام
 لون دم الحيض ومن لا ينكر كون دم الحيض كذلك وقوله فلا كان ذلك
 المتعلق الي الحيض اي اذا وجد الحيض على حسب ذلك كما وقع مهنيا
 في رواية اخرى فافهم وان كانت الملقاة معادة ففسي بايام عادتها

يوم يدركنا من ابي قار يخبرني بذلك الايام ولم كانت تلك الايام ومن ابي
 ساحة من اليوم بيده حيف فثبتت بذلك كله قالوا لعلنا ان نختل
 لكل صلاة لاحتمال ان يكون ذلك وقت الانقطاع وقد روي البراء
 عن ابي سلمة ان امرأة كانت تراق الدم وكانت تحت عبد الرحمن بن عوف
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امها ان تغسل هذه كل صلاة هذا اليوم
 ما قلنا لكن روي البراء واما الغسل لكل صلاة او اجمعى وقد روي الاعمش
 وابو داود عن حمزة قال كنت استفاضت حوضا كثيرا فشدت فالتفت
 النبي صلى الله عليه وسلم استفتيته فوجدته في بيت اخي زينب بنت
 جحش فقلت لي استفاضت حوضا متديدا فما تأمرني فقلت عني
 الصلوة والصلوات قال الفتي لك الكرم فادري ما تأمرني فقلت هو اكثر
 من ذلك قال فقلتم في ذلك هو اكثر من ذلك قال فقلتم في ذلك
 هو اكثر من ذلك فاما الشيخ بن ابي عمير قال النبي صلى الله عليه وسلم سلمت
 ايماء فقلت اجز عاكس من اخر وان قرئت عليها فانت اعلم قال انا
 هذه ركضة من ركضات الشيطان فحصى سنة ايام او سبع ايام
 حتى اذا رايت انك قد طهرت واستنقأت وحيث ملأنا وعشرون ليلة او
 وعشرين ليلة واياها فان ذلك يجزئك كذلك فافعل من كل شهر ركضة
 النار كما تظهر وان قرئت على ان تخرج من الظهور وتجليد العصر
 فتشلى وتجمع بين بين الصلوات بين الظهر والعصر وتخرج من طلع غروب
 وتجليد بين الفشاء ثم تشلى وتجمع بين بين الصلوات فافعل وتجليد
 مع الفجر فافعل ان فعلت هذا كله لم يفهم هذا العبد معنى هذا الحديث
 فان السائلة ان كانت عارفا معلومة فلا وجه لتفسير بل يكفي ما

تندر

رفق

تحصيل الظهور وتحصيل النقص

٢٤

منها أيام الحيرة في العمل والجد وبعدة بكيفية الوضوء وقت كل صلاة أو كل صلاة
كما وقع في حديثك بنيت جيشا ولو كانت صلاة منسية فلا بد من الاضيق
سنة أيام أو سبعة أيام من الشراج يحاول الجميع جعل الجمع الحقيقي مع تحصيل
بعض ما يحسن الظهور بأن يطلع الظهور في وقت العصر ويردها لهم بأن كان الظهور
الحقيقي للجمع الحقيقي فلا يوجد التحصيل العصري بكيفية تأخير الظهور والشراج الخفية
يحملون على أن يورث الظهور الماخوذ الوقت وتعمل العوارض الوقت بحيث تكون
بين الصلواتين فرجة معتد بها فالجمع مع ضرورة الجمع حقيقة في هذا
بأنه تحصيل العرف فائدة لكن يراد به الرجوع من أنه يتحمل بهذا الفراغ من الظهور
الوقت لبعض فكيف يصح العصر الذي يظهر بعد التأمل في معنى الحديث
أن يقال بعد ذلك المرة تاسعة العار فان معنى الشق الأول أن يتجرى الشق
ويحل على حسب الشق من ستة أيام أو سبعة أيام لأن حقيقة الشق يكون
في الأكثر كذلك والشق الثاني لا يقع الشق على شيء ثم العروة على هذا
أن تقتل كل صلاة كارتباط من قبل لكن في صلاة يحتمل أن يكون
وقت الانقطاع في أثناء الصلاة ولم يعب هذا الاحتمال لرفع الحجج العظم
بل يمكن مع إذا الصلاة حكما لم يتغير الاحتمال في صلاة واحدة لم يعب
فيما بين صلوتين مودعين على التوالي فلا بد من الحجج حكم الله عليه
بأنه لصاحبه الصلاة بين وتحويل الشق الثاني يكون بينهما زمان فاصل وقت
والذين أراد الجمع الحقيقي بل كل صلاة في وقتها هو على الله عليه وسلم
مع الشق فما حكم به هذا الشق وأما جعل الشق الثاني ففضل لأن في العمل
بأنه لا يوافق الله عليه وسلم وإن قويت عليه فغناه أن بعد
وتخرج الشق وانفصلت الشق الثاني في زمان الظهور فقد انقضت الصلاة

٢
في تحصيل الظهور
والنقص

فان قويت عليها فانت اعرف بما لك فاضع هذا غايته الكلام في بعض الحديث كان
 يضاف الخفيف في ايجابهم الفصل كل صلوة فاحرم فصل في ثقل الثوب
 ثقل الثوب والبدن والكان عن النجاسة المقيتة من في الصلوة ونظرها
 والمعتق حرم جاز الصلوة محل النجاسة شئ لم يمتد كونه مستقبا باستسكان
 بل يستاك النجاسة حتى لو لم يمتد جسد حرامه في حكمة اخرى
 متعلق بالنجاسة لا يفسد صلوة خلافا اذا كانا في الموضع نفسه
 فضلا عن مكانه نفسه ثم المنع في طهارة المكان طهارة موضع القدمين
 بالاتفاق وكذلك طهارة موضع الجبهة في السجود واما طهارة موضع اليدين
 والركبتين فلا لان وضعهما في الارض عند السجود كذا قل اكثر الشايخ ولي
 فيه نظر لان لمسلم ان وضعها ليس شرط لكن يلزم حمل النجاسة في الصلوة
 والمخالطة لها في الصلوة وسنبت ان شاء الله تعالى ثم وضع اليدين والركبتين
 واختار ابراهيم الليثي الفقيه انه يجب طهارة موضع اليدين والركبتين وشيخ
 الرواية الاولى وقال يلزم وضع اليدين والركبتين في السجود وهو الاشبه
 بالصواب والنجاسة عندنا قسما نجاسة غليظة يعفى عنها قدر الدم
 اعتبار الموضع الاستنجاء المجزأ لا ينيل النجاسة عن البدن فالموضع
 ولذا اختلف في الماء القليل فيسقط مع ذلك قد عفى عنه هذا القول وموضع
 الاستنجاء وموضع ما يراى البدن مساوية في باب التطهير فاذا عفى موضع
 الاستنجاء عفى هذا القدر من كل موضع من البدن والاربعة وموضع الاستنجاء
 قد يكون بقدر الدم ولا ينزع عليه بقدر الدم معفو ثم المعبر قد وسف
 النزع عند البعض مطلقا وعند البعض في الكيفية حيثما كانت
 حيث المساحة الرقبي وعند اكثر من حيث المساحة مطلقا

لما مر من النجاسة
 في موضع السجود
 هو الصلوة او غيرها
 في الموضع نفسه

غير

والصواب

في الصلاة والدليل لذلك هو ما في الكتب من مساحة الارض بقدر عرض
المكن ويصح الجحاسة في موضعين ففي موضعين من فاضل واحد فاما في كل
قد المصنوع يعني وان كان اشد ولا يضره اذا اصابه الوباء خاصة وقد
في الجانب الاخر من كل مقدار عرض من المكف فوهو معذور به الصلوة
ان هذه الجحاسة واحدة وما يكلف الثوب اذا طاقين فقد الجحاسة الى
الطاهر الماحر وكان في كل طلق قد عرض المكف لا يجوز الصلوة لانها جحاستان
تؤتين فصح الجحاستان والصلوة مع تجسس الثوب او اليدين بالقطن المعفو
تكونه كراهة التحريم حتى قبل لرحم قليل الجحاسة على في الصلوة فخصا
الم يصفه في روج الوقت او فويت الجحاسة فلا يفي فصح القطن والنسج الثابت
الجحاسة الخفيفة ويعفى عنه سالم ويحتمل ولم يقدر الامام ابو حنيفة بشي بل فرض
على الرعي المبني وقد روي نقدي به ربع الثوب وهو مختار اكثر المشايخ
به الغفران واختلفوا في الاكثر على ان المعتمد ربع الثوب الذي اصابه الجحاسة
قبل ربع ادى ثوب يجر فيه الصلوة وروى عن الامام ابي يوسف
صا ربع ثوب يكون شبرا في شبر في هذه ذراع وعن الامام محمد قدس
قديمين وفتح القديم الاول احسن لا ضمتا والذراع كثير اكالها في
الغائب النجس الذي لا يجلد المصلي فيه وفي انكشاف العرق هكذا
لوا وجعلوا مساط الخفة والعظا تعارض من البصر من كاهن من هذا
صيفة والاختلاف بين الامعة كاهن من هذا بها وهذا الصدا يعرف
في الطاق فان الاحكام الشرعية احكام الله تعالى او كونه بدلا كايلا منه
في قطن من الغرض من او القياس وما قبلها من بيع عذوبة قدر الدوم
في كاهن قدر البدر بل في هذا القياس من جاع موضع الاستقبال كانه

بنص الاستيفاء وما قالوا من حق المذبح المذبح من بعض الجاهل
 لا بد له من دليل والحق ان تلك الجاهل كانت مخفية في نظر الشارع وجهه
 معقولة تام بنفسه ووجه التعارض هو الاختلاف لا يوجب التعقيد
 من قبل الشارع اذ لا يتعارض عنده نوع الاختلاف بل ان كان ما وقع
 فيه التعارض لو الاختلاف بخاصة عند الشارع فحكمه حكم سائر الجاهل
 في نظر الشارع وان كان طاهر فلا يوجب التطهير اما وجوب التطهير اذا
 الفاسخ فيه وعقد ما دونه وكذا لا بد له من دليل شرعي فافهم
 ثم الجاهل المخطئ للخرق بول الادمي وبول سائر الجاهل غير المفسر من الغلابة
 والدم المسفوح ولما عجز المفسر عن تقديم طاهر المسك انهم طاهر
 ويحسن الصلوة مع نائحة المسك وكذا يعم البق ونحوه ويحسن الرجوع
 والبط والاوز والحق انك لا تعلم انما الوالم يكون ملا الغنم فطاهر كافر
 والمذي والودي والمذي هذا الحكم اتفاق ائمة المذلة انه يهدم تعاضد
 المفسر ولا وجه للاختلاف والظاهر ان الاختلاف الذي اشتهر به
 هو الاختلاف في الصدر الاول والافق الخامسة التي خلف الامام
 وسيف الحار والفهم وحق البقر وجر الماله والغنم فحق مخطئ
 عند الامام ابي حنيفة لما عن ابن مسعود قال النبي صلى الله عليه وسلم
 القاطط فاستخرج ان ائمة الثلاثة لا يجازون جهات مجوزين والمقتضيات
 الثالث فلم يجدوا حديث الروية فائمه بها فخذ المجوزين والحق الحق
 وقال هذا كرس عواء الفاري وقد انقضت على الجاهل ولم يعلم
 نفس اخر من صلات الجاهل مخطئة وعقد ما يخاصة الروية المخطئة
 والبر مخفية لوجود الاختلاف ولا يروي عن ابي حنيفة ولا غيره

١٠

بقا لنصفه على الفاسدة بلا مفاضة ولو ان صاحب خبر الطبري المعتبر لما كونه
الظم الكثر من الدوام بخلافه عندنا وقال الامام محمد لا يجوز فخذ بعض
بما سنده خليفته وعندنا قيل ما بهرنا الخلاف في اصل الفاسدة ولا كثر
على انه يخفف عندنا قال في العديت وهو الاصح له انه لم يعلم الخلاف فيه
والحق فيه ضرورة لعدم المخالفة ولما انما يذكر في العلوة والحقاي
سنة بتجديد من حقيقة الفاسدة في وجوب الضيق لولم يكن طاهر لوقد
طاهر حتى الاول في الفاسدة الاولى عندها وتل بعض من الاول في
انهم لا ينفك الا في موضع من موضع في السخنة في الفاسدة لا يكون فيها الفاسدة
ولا يكون هذه الطيور في الفاسدة الاولى في موضع اخر الاول في الفاسدة
مفترضة في الفاسدة الفاسدة من قبله فلا يجب الضيق ولما علمت الفاسدة
والفاسدة في الفاسدة لا يفسد بالثوب الطاهر وطما وان انتفع البولي في الفاسدة
كان مخفف الفاسدة او مغلطها قد روي عن الابن من بعض مكان الفاسدة
الحوم البولي به التطهير يكون باسم الفاسدة والذكر والفرك والمسح
يدور الماء والمسح بالماء والتجفاف والدماع والقلب الفاسدة في الفاسدة
في الفاسدة كل شيء فاكملت الفاسدة فريضة يجب ان تصح في الفاسدة
الفاسدة الا اذا شق فيطرح مع بقا الاثر وشق الزوال ان غلبه مغلطه
ان لا يزل اصله او يزل مغلطه شيء من اصله كالتصايد ونحوه لا يخرج
من الفاسدة وما هذا قال الموضع فريضة او المرأة يدها تصبغ او تلمس
وضد الثوب لو العبد الى ان يقاطعها تصاف طهر الثوب في الفاسدة
زال الفاسدة في الفاسدة واحدة كذا ولا يجب الفاسدة في الفاسدة
لنزال الفاسدة وعند بعض المشايخ لا يزل من الفاسدة بعد ذلك

منطقة
نفس

في الفاسدة

في آخر

لمن وعند البعض تين ويشكل على البعض حب فيه فخر فمثل تلك الطير انما لم تكن
راعية الخبز الا لام يبق اثرها فان بقيت راعية لا يكون ان يجعل من لافيا سوى
لعل ان ما فيه من كبر فمثل حينئذ كان اخر كلامه قد لجا ان بقا راعية فمن
قيام بعض اجزاها وحي هذا قد يقال كل ما يقوله راعية كذلك كما في فتح القدر
ولا نظير في شكل وجدلان الطمانعة مع بقا ان النجاسة انما كانت كقولهم وال
فانما في وجه كبر ليس ان لا يشاء فالكلام للقول من قوله فافهم وانما كانت النجاسة
غير مربة فيجب الفصل ان يظهر مما ان الفصل انه ليس من النجاسة منى لان
الفصل لا يستخرج النجاسة فالفصل من الكلام الحق بندي الفطن بمن وجهه وقدره
ويحيى ذلك بالثقت بان يبعث كل من في الاخرة تمام قوته ويعتبر قوة الفصل
حق لمعصم الفصل تمام قوته وانقطع التقاطر لكن معصم ففقط
فان شرب طاهر وفي ان لم يحام عن الامام الذي يصف بطريقه في الاعلى مرة
بهما شري من روح المعصم في فتح القدر في هذا الضرورة لئلا ينكشف المعصم فليبقا
عليه ولا يمكن معصمة فصل ويقتضيه حيث لا يتطاول هكذا يفعل ثلث مرات
وقال في الجليل والنفس والجود في فعل كذلك في الاول المستقلة التي لا تشترط
فصل فكل واحد في كل من يظهر وقيل في فتح القدر يكون الفصل طية
ولما انا جف فو كالجديد والنجاسة انما تنحصر في جعل الماء الى ان يتنام
نحو الماء الا ان لم يقدم مقام المعصم وكان في البساط الفصل الى اجل ففهم
بجاء عليه الماء لئلا طهر السائل كما في فتح القدر وان كانت الاول في النجاسة
وهو طاهر والقائما في النار جديده لا يظلم عند الامام محمد بن ابي
عليه السلام الذي يدعي بانفسه يظهر عند الامام الجليل من النجاسة التي كانت
في فتح القدر عند الامام المعصم ابداء به في قوله في فتح القدر في فصل يظهر

كلها

مرقه ايد الا اذا كانت الجفاسة تخرل ويلقى فيه الخنزير فيصير طينا كالحل ما ذكره
فيظهر من الدهن اذا وقع فيه نجس فالمرعي عن الامام ابي يوسف في تطهير
ان ينخل مع الماء ثلثا حتى يذهب الماء ويبقى الدهن ويغسل هذا قالوا اذا نخل
اليدين بدهن بعض فضل اليد تشاؤوا ذلك يطهر اليدين تطهارة الدهن الخزي
على اليد كذا في فطح القديس وكما يجوز تطهير الثوب بالماء كذا في بعض النسخ
قالوا كالحل وما الورود ونحوها لا كالماء لانه لدهن فيه فخالع هذا ضد فلوله
اليدن يجوز تطهيره بكل ما يقع في قول الامام الجعفي واحمد بن الرواسيين
عن الامام ابي يوسف وقال الامام محمد لا يجزئ الا الماء وبه قال الامام الشافعي
لا يذهب النجاس ان لا تطهر الثوب النجس ايدا ولو بالماء لان النجس يبول الماء
فما زاد النجس الجفاسة الا انما عرفنا بالدهن التطهير لما تطهر غير حقله فلا يطهر
اليه ما يقع آخر قلنا الماء انما يطهر بقله الجفاسة وهذا المرجع قولنا ان النجس
يزوال الجفاسة القائمة او محقولة في ما يقع قالوا فاذ قلح الجفاسة طهر
الثوب والماء ما دام في الثوب لا يعطى حكم الجفاسة منه ضرورة كونه مطهر
وكذا القاع الاخر في الماء فالقياس انما هو بقائه بقاء الماء في التطهير
حالا لا استعماله ضرورة القلع الى القاع الاخر ولما الثوب في طهره بالقلع
الجفاسة كذا حقق الامام محمد بن الاسلام رحمه الله وقد روي اصحابنا ابي بكر
ابن فضالة الصدقيان قال تسالت لطف بن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اصابني
بما اذا اصاب ثوبا من الدم من الحيض فكيف فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا اصاب ثوبا من الدم من الحيض فليقره ثم يغسله فلم يجز
في رواية الشافعي وقال صلى الله عليه وسلم يغسله بالماء حتى يخرج منه
به النسخ فلهذا وجه لنا في جواز الفصل لكل ما يقع قالوا في غير ذلك اخرى

بالنص

قاله

قال فيمن حُتَّه ثم قرضه بالمال ثم تنطه ثم تنطه فيه وفيه انما يخرج على
 الاصل من القرض بالمال وكان في الاول من عقد من عام كذا يحصل به
 القرض وهذا اقرض فدمته والقرض وان كان مقيدا ايضا الاستكالي
 لا يخرج من عقد ويكره ابو داود والنسائي هو ام قوس سئلته عن دم
 القرض فقال عليه السلام حكيه بطاع واعطيه من ما يوسع رقيه فكيف
 بالطلع وهو قرضه على ان القرض يصح كذا يحصل به القرض والفضل وان كان
 مقيدا بالمال لكن اقرض من العام لا يضرهم ثم الفضل مقيد بالمال واسد جميعا
 وهو غير واجب عند الجميع وذكره في زيادة التفسير فيقول ذكر المال الذي ذكره الجميع
 ذكر المال انما هو مثله لا اشارة اليه ان حكم كل جامع كذلك بل نقول قوله صلوات الله عليه
 ونحوه فيه فيما يحصل الصحيح مثل عمر ان اكلت في المالكات فليس هذا القرض
 انه النسخ بل يفهم فهم اللزوم كالا يخفى على المتأمل في قواعد المعاني فلا يقل
 التخصيص بكونها ما واما ذكر المال في رواية اخرى فلا يصلح منعه ما لعدم
 قبوله التخصيص بل ذكره بحريان العادة بالمال بالمال وحصوله كالف للكل
 وترك المائعات الاخرى لظهوره مثل فقد ظهر ان قد لنا ثابت بانفسه
 لا بالقياس فقط هذا عند في هذا المقام واما الدالك فيظهر من الجفاف
 والخال لا يخرجها واما طهارة ثمانية فلا روى ابو سعيد الخدري انه عليه
 قال اذا جاء احدكم الى المسجد فاسري في فعله اذى او قدرا فليمسحه
 ويصل في رواه ابو داود وعن ابي هريرة اذا وطئ احدكم الاذ عي
 بفعله او غفد فطهرها التراب رواه ابن خزيمة كذلك في فتح القدير فيمن
 التمام ابو حنيفة باليابس لان الرطب ينبت بالترك فلا يكون الدلك مطهرا
 وقال التمام ابو يوسف الرطب لا يطهر اذا دلك باليابس بحيث لا يبقى له

الكل

الماورئيك

اشهر بطهر عموم الحديث مع عموم البلوى في الدواعي عليه مشايخنا وان كانت
 الخاصة لا ينفقه خبر ذي جرم كالقول والخبر لا يظهر بذلك لا فاق
 تشريها الغل والخف ولا يخرجها ذلك لكن الشايخ اقتابن التراب
 الملاصق موضع الخاصة بجعلها اذا جرم فيكفي ذلك ويورد عموم
 الحديث الصم مع عموم الباري وقال الامام عجل لا يظهر الخف بالذات
 الا اذا اصابه المني لان ما يفر به الخف والغسل من وطء الخاصة وان كانت
 ذاجرم لا يخرج منه ذلك والجواب عنه ان هذا امر فقدي لا مجال للرأي
 فيه بعد ورود النص ويروي عنه الترمذي الى قوله ما يفر به ما في
 به حين دخل الزوي وما غير الخف والغسل فلا يظهر بذلك لعدم ورود النص
 والخاصة الداخلة في تحته لا يخرجها ذلك ولا الفرق فهو مطهر للشوب
 وغير الذي اصابه المني خاصة لا يخرج لما روي ام المؤمنين عائشة الصديقة
 رضي الله عنها انك افرق المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان باضا
 واسود او اضله منك الجودي اذا كان رطبا رواه ابو عوانة ورواه الزهري
 اغسله من غير ثوب كذا في فتح القدير وروى مسلم عن ام المؤمنين عائشة
 كنت اوكى المني ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فالتى بخنصر عيني
 وعند الامام مالك والامام احمد وروايتان روى عن ام المؤمنين عائشة الصديقة
 رضي الله عنها السلام كان يغسل المني ثم يخرج الى الصلوة وانا انظر الى
 اثر الغسل فيه وفي رواية عن سليمان ابن يسار قال سألت عائشة عن
 المني يصيب الثوب قالت كنت اغسله من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فيخرج الى الصلوة وان اثر الغسل في ثوبه لولا التيمم لم يغسل
 عند استئذنها عن حكم المني اذا اصاب الثوب بانها كانت تغسل ظاهر

في ان غسل الذي كان واجبا ولا لم يعلم الحكم للسؤال عنه مع انه لو كان مباحا
 لما غسل هو صلى الله عليه وسلم ولما غسلت ولما ذكرت ولما جئنا بالوجه القاطع
 للتحريم رواية الدارقطني عن عمار بن ياسر قال اني سئلت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وانا احب بيل قلوما في زكوة قال يا عمار ما تصنع قلت يا رسول الله يا ايها النبي
 افضل فريضة من فريضة اصابته فقال يا عمار انما يغسل الثوب بين خمسين الغاية
 والبول والدم والقي والمني يا عمار ما اغتاسمك ودموع عينك ولما الذي
 في تركك الاسواق قال الدارقطني في مسنده ثابت بن حماد عن عمار بن ياسر
 وهو ضعيف اجاب عنه في فتح القدير بانه وجد له متابع فذكر في
 الطبراني عن حماد بن سلمة عن عبد الله بن زيد هذا الحديث سند او مقبلا
 والطبراني في علي بن زيد قد دفعه في فتح القدير بان مسلما والحكم رواية له
 وقال الترمذي يصدوق وقال الدارقطني الشافعي واسمعه رواية مختارة عنه
 اتباعه المني طاهر وامسك له لها بان المني اصل الانبياء فكيف يكون نجسا
 وهذا ليس بشئ ولو اقتصى هذا الطهارة لزم طهارة الدم وثانيا بما روينا
 عن ابن عباس عن علي بن السلام انه سئل عن المني يصيب الثوب قال انما
 هو بمنزلة الخياط والبرق وقال انما يكفيك ان تسميه بخرقة او بذريرة
 الدارقطني والبيهقي وفي نسخة كلام قلنا ونحن نقول يكفيه الذكر سواء
 كان بخرقة او بذريرة وغير ذلك وقولنا يكتفي بالمخاط ليس فيه ما يدل على الطهارة
 ايضا فيمن ان يكون وجبه الخبز في غير الطهارة وقولنا انما يكفيك بيان حكمه
 كما بان وجبه شبيهه مع ان الحكم فاض على المسيح فافهم قال شمس المنة
 في كذا التي مشكلة لان الرجل عذري ثم عني الا ان يقال انه مغلوب بالمني
 مسلكه فيه فيصير تبعا قال في فتح القدير هذا ظاهرا اذا كان الواقع كذا

انما

ان تسمى

انه

منه

ولا يخلو وقد طهر الشرح بالفرك باسماء الله اعتر الشرح المذموم مستهلكا
 للفردة انتهى ثم الفرك انما يكفى اذا لم يكن على راس الاكبر بل بان لم يتجاوز
 عن المخرج واستنجى بالمخرج ان تجاوز واستنجى بالماء ولذا اذا كان راس الذكر
 متعلقا بالبول فلا يكفى الفرك لان الفرك لا يكفى بالبول ولما مسح ببول
 الماء فطهر للسيف والماء كانه لا يدخلها النجاسة وما حال الظاهر بذلك
 بالمسح ولما غيرها فلا يكفى فيه المسح كانه يدخله النجاسة فلا يخرج بالمسح
 ولما مسح بالماء فلا يكفى الا في حوائج الجرح القصد وما من المخرج وحوائج
 العمل ان من الغسل واقفى الى وصول الماء الى المخرج للضرورة ولا يفرق
 فيما حد ذلك واما الجفاف فيطهر الارض والاحجار المفروضة في الارض
 والشجر القائم على الارض والحد من ان والسقيف الا ان يقطر من حباب
 الاثر بالجفاف لا يطهر في ذلك وقال الامام الشافعي لا يطهر من نسيب الماء
 وقد روي انه قال بينا نحن في المسجد يقول الله صلى الله عليه وسلم لرجل انظر الى
 فقام يقول في المسجد فقال الصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم عمنه فقال رسول
 صلى الله عليه وسلم لا تفرقوه دعوة فتركونه حتى ياتي بالثمن ورسول الله صلى الله عليه وسلم
 دعاه فقال ان هذا المسجد لا يصح شي من هذا البول والقذر انا لله والكرامة
 والصلوة وقراءة القرآن او كما قال صلى الله عليه وسلم قال وامر بجلوس الفقهاء
 فجاءوا من ما فتنه عليه روى الشيخان فزعم الشافعي ان نظرهم الى روض
 مشق الماء وتبين فقول ان مشق الماء لا يزيد الا زيادة في النجاسة وانضارها
 لان هذا الشئ لا يزيل الشئ انما كان لئلا يبقى اثر النجاسة بعد الجفاف
 ليطهر الجفاف فم لو ثبت انه صاع فيه بعد الشئ قبل الجفاف لنفعه
 والدليل القاطع المشعب لنا ما روى ابو داود وعنه ابن عمر قال كنت

لا تفرقوه

بصوره

في الجرح

في المسجد فاجابته رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت فتى شابا وكانت الكتاب
 يقول ويخرج المسجد وكانوا لا يشعرون شيئا فعلم منه ان لا يخرج من المسجد دون رضى المأ
 والآن لم يكون المسجد بمخاض مع انما انما من رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت علي بن ابي طالب
 ولما الله باغته فموت طهر المسجد خاصة لا يخرج اروي ابن عباس عن علي بن ابي طالب
 ايما اهاب دبح فقد طهر رواء الترمذي ورواه مسلم ولفظة اذا دبح الاهاب
 فقد طهر وخطب منه لما هو بنس العيون وهو الخنزير ليقول الله او لم خنزير فانهم
 والله يرجع الى الخنزير والكلمة في رواية الحسن بن الامام ابي جعفر وفيه
 التامني ولما جلد الادمي فطاهر ولا يجوز باغته والاستفاح به كذا في بعض
 فيهم هذا الحديث جلد السباع وجلود مذبح الجحش وقد روي مسلم عن
 ابن عباس قال سالت عبد الله بن عباس قلت اما يكون بالمعزة ومعا البر
 والجرح نوقى بالكفن فذبحوه ومن لا تأكله يا محمد نوقى بالسقايم
 في الردك فقال ابن عباس قد سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك
 فقال دباها طهرها ولا يحل من هذا الحديث ان المجوس ليس ينجس
 مع انه مشرك ويدخل اليه في النجوم جلد الميت وفيه خلاف بعض
 الامام احمد وتشبهوا بامام عبد الله بن حكم قال انا فكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا تشفعوا من الميتة باهاب ولا بصبي رواء الترمذي والبرادري والنسائي
 وفي نسخة هذا الحديث كلام عند اهل الحديث وقد بينت في فقه القديس
 ثم جعلت في الصحة لا حجة لهم فيه لان الاهاب اسم لغير المذبح كذا في اللغة
 ولما في خبر من جلد الميت جلعون لم المؤمنين عافية الصديق ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لما ان شق جلود الميت اذ اذبحته رواء الامام مالك
 والبرادري وعن سليمان بن ابي الحقيق قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء في

مستب

تبوك على اهل بيت فاذا فرغ من طه فسالوا فقالوا يا رسول الله انما
 قلد باعنا طهورا رواه الامام احمد وابوداود والديباغ عبارة عن الزالة
 الرطوبات لمقتتيليا من عن الفساد وهو قد يكون بالقيش بالقرش
 وبالادوية الاخرى كالقرظ وغيره واسم الديباغ عام في كل نوع منه ولما
 الامام احمد وابوداود عن ام المؤمنين يمونة قالت مر على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 رجال من قريش يجلبون مشاة لهم مثل الحمار فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فطهرها الماء والقرظ فلا بد من علي فخص من الديباغ بالقرظ كيف واقراد بعض
 اهل العام لا يضر العموم ولا يخصه ولا يقلل من السباع عند ما قيل في بعض
 وقال الامام محمد الفيل كالحسن بن الحسن العيين لهما ما عن محمد بن خالد عن
 قتادة عن انس ان علي السلام كان يمشط العالج رواه ابي بصير وقد علم
 عليه قال الشيخ ابن العام لا يضر من درجة الحسن والله اعلم ولما نقلنا
 العين فطهر الخرافا فان الخرافا صار خال يطهر ويجعل بالانفاق
 وفي غيرها خلاف فذهب الامام محمد الى ان بالانقلاب العين يطهر كما اذا
 صار للمية ملحا والسرايين والفتق يحرق فيه رماو يطهر عند
 ذهب الامام ابو يوسف لا يطهر بالانقلاب العين فلا يطهر للرماد
 المذكور ولا يוכל الخ المذكر والعن علي قول الامام محمد وله نظير
 لان النطفة نفس ثم يجرى ما هو نفس ثم يكون علقه في نجاسة
 ثم يكون مضغة ويحطاه ثم حيوانا وهو طاهر وان العين
 الذي رتب الشارع عليه النجاسة وجعله نجسا قد زال وحده حقيقة
 اخرها وخرج المشايخ على قول الامام محمد طهارة الصابون للنجاسة
 من الثياب بالنجس كذلك في فتح القدير والطين المزوج بالنسب

افراد

نفس

النجس

النجس على كل ما كان الثوب مستهلكا الا من الطاهرة بالمخفاف والمخف الطاهر
بالركب والثوب الطاهر من النجس بالركب بالمخف والجلد الطاهر بالديباغ شتينا
او شربا اذا اصابها الماء ابتلت هل يعود نجاسة روايتان عن الامام
ابي حنيفة والفتوى على انه لا يعود نجاسة وهو طاهر جدا لان هذه الاشياء
صارت طاهرة بما جعله الشارع مظهر للبراءة فبعد اصابة الماء لا قاة الطاهر
بأنطاهر فلا وجه لاعادة النجاسة والله اعلم بالحكامه **فصل في استقبال القبلة**
ولاداب قضاء القبلة بركة ان يقول مستقبل القبلة ولا يتقبل بتدبير القبلة
في رواية وفي الاخرى لا بأس في الاخرى قال الامام احمد ربح وقال الامام
الشافعي لا بأس بالبول مستقبل القبلة والتخلي مستدير هاهنا العران ولا يستقبل
في البول ولا يستدير في الصحاري والرواية الاولى هي المختارة وعليها الفتوى
وجهه ما عن ابي ايوب الانصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
اتيتم الغائط فلا مستقبل القبلة ولا مستديرها ولكن شرقا او غربا ثم طهروا
الشيطان فانزع عن الاستقبال للبول وعن الاستدبار للغائط وجهه
الرواية الثانية وهي اختارها الامام احمد ما عن ابن عمر ان تقيت فوق بليت
حفصة لمعنى حاجته فابت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضي حاجته
مستدبر القبلة مستقبل الشام وبه استدلال الامام الشافعي على عدم البأس
في البنيان وحمل الحديث الاول على الصحاري وهذا ليس بشي لان جوار الاستدبار
في البنيان اما لرجد الخائل بينه وبين القبلة فالصحاري والبنيان سواء
او عدم الجوار في الصحاري لما يتصل بالعظيم للنوم التوجه الى جهة القبلة
والعامل الخوف في البنيان والصحاري سواء في ذلك ونحن نقول هذا هو جوار
والقول والقول ما خرد عند تعارضهما كما تقر به في اصول الفقه فترجمت روية

من السنة

حرف الاستقبال والاستدبار جميعا لذلك كان احتمال الاختلاف في
 الخراف بحيث يخرج عن مسامحة القبلة ثابت فخصوا من صاحب الروي
 ولا يميز عند الروايتين بعيد فيقول عليه دفعا للتعارض بطلان حديث النبي
 فانه نفس من لا مجال لهذا التاويل فيه فانهم ويكره البول والقبول والجمع في
 المسجد كراهة التيمم لان سطح المسجد له حكم المسجد ولذا لا يبطل الاحتكاك
 بالمصعد عليه ولا يكون تلك طريق سطح ميت فيمكن ان يعد المصعد الارض
 حكم المسجد ويكره البول قايما لقول امير المؤمنين ع قال ان النبي صلى الله عليه
 وانا ابول قايما فقال يا عمار تبلى قايما فما بليت قايما رواه الترمذي وابن
 ماجه ولما روى البخاري في البخاري فقال قايما فقال ع في السنة قيل
 كما هو ذلك بعينه والعدول الذي كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقد قال
 الشافعي كان الوجه لا يستطيع معه المقعد والمعاد للبول وقد روي
 الحاكم من حديث ابن عمر بال قايما الوجه كان يبطلون ركبة هذا هو الصحيح
 وقيل بان العدول صلى الله عليه وسلم بال في سباطة قم ولم يكن هناك
 موضع للوقوف لكثرة الجماعة هناك عن ام المؤمنين عائشة الصديقة
 انها قالت من حدثكم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يبول قايما فلا
 مكان يبول الا قاع داره الامام احمد والشافعي وهذا الحديث
 يدل دلالة واضحة على ان عادته الشريفة البول قاعا وان وجد
 صلى الله عليه وسلم البول قايما فكان في غاية الندم بعينه فيكون الحديث
 في حال قضاء البول والغائط معا عن ابي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا ينجس الرجلان بفضلهما الا بغير كراهية عورتهما بخلاف
 فان الله يحق في ذلك رواه احمد والبيهقي وروى شافعي اتفقوا

الشيء

ما رواه كان من

كأرو

[illegible]

تخصيص من غير محض والنهي عن الاستنجاء باليمن عام وكيفية الاستنجاء
عن الغائط ان ياخذ الحجر ثم يبل ويديه هكذا يفعل في كل مرة
الى ان يغلب على طهه التطهير فان كان البرزخ لا يعاد ولم يجاوز المخرج
فقد حصل الاستنجاء المثلث ان يعقب الحجارة بالماء طلبة الكمال التطهير
في الهدية بقوله تعالى من اجلهم ان تطهروا ثلاثا في رجل اذا ابتعد
الحجارة الما قال في فتح القدير وفاة البرزخ وابن ماجه في سننه ضعف
ولا يشترط العدد في الحجارة استنجاء بل يستفي بماء يحصل النقا في غسلها
لان المقصود في الاستنجاء الشقية والعدا لغو فيها وقد مر من قبل
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ بحجرين للاستنجاء أو رمى الروثين حين
ان يهلوا عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث طويل
رواه ابو داود من استنج فليتر من فعل فقد احسن ومن لا فلا حرج عليه روى
وابن ماجه والدارقطني قال الامام الشافعي لا بد من الاستنجاء من ثلثة
احجار لما عن ام المؤمنين عائشة الصديقة عند علي السلام قال اذا
احلتم الى الغائط فليذهب مغلة ثلثة احجار فانها تجزي عن غيره ورواه
الامام احمد وابو داود والنسائي ولعل المراد ان لا ينال ثلثة حجارة
عن المغلظة الذي قاله الهدية حديث ثلثة الاحجار مروي في النظم
فانه اذا كان الحجر ثلثة اخرج في يومنا الاستنجاء به عند كل فعلين
الثلثة لا فائدة ان الاستنقاء يحصل به واذا جاوز البول والبرزخ
المخرج ولم يجاوز الدم لم يسر استعمال الماء بعد المجر والمجر استنجاء
البرزخ ثم كما عرفت ان في البول مغلظة الخروج ثم انظر هذا الوجه
ان مرادهم بالسنن الطريقة المسلوكة الواجبة لما قد عرفت ان الحجارة

كانت قبل الدرم يكون للصلوة معطوياً وجباً لا عادة في الوقت وهذا هو
 بانها كرامة للصوم فلهذا الجاسة القليلة صغر التماس والما في زماننا
 فالأسنه واجبة مطلقاً لا يروى للميتة عن أمير المؤمنين ع أن كان
 من قبلكم كانوا يلحون بعزل قائمهم شطرون تملطاً فابتعدوا الجاهل
 بالما ومنطجاً عن تاج العارفين للسل البصر قد من سر وفي فتح القدير
 ان المأسنة في زمانه الشريف انضم لما عن النبي كان رسول الله صلي الله
 عليه وسلم يخلو فاحمل ما وعظام اداة من ماء وغيره يستقي من ماء رواه
 الشيخان قال الشيخ عبد الحق اي بعد التنقية بالاجار هذا هو الصحيح
 لان التنقية وبالأجار ثابتة وكان عادة له صلى الله عليه وسلم
 والحاصل انه ان لم يجاوز الخرج فالما بعد الجوسنة مندوبة وان
 جاوز فكانت اقل من قدر الدرم فالما بعد الجوسنة واجبة لكن لو لم
 تتبع المأخوذ الصلوة معه ويحذر ان يقع الوقت كما هو الحكم في الجاسة
 القليلة من مقدار الدرم وان جاوز البول او الغائط الشرب قدر الدرم
 فلا يجوز الاجار بل لا بد من الغسل ولا يجوز الصلوة بدونه في العارية
 نسخ الاصل مختلف في بعضها لا يجزئ به الا الماء وفي الاخر لا يجزئ به
 الا الماء وهذا يشهدك الى اختلاف الرواية في تطهير المائج البدن
 ثم المعتبر عندنا قدر دم سوى موضع الاستنجاء وعند الامم متحول
 مع موضع الاستنجاء وهو الاشبه لان قدر الدرم اما كان معقول
 اعتباراً بموضع الاستنجاء فلا معنى للجواز قدر الدرم سوى موضع
 الاستنجاء لانه لا يرضى ان يكون قدر موضع الاستنجاء مع شئ زائد
 قدر الدرم معفو وهو غير حكم الاصل كذلك في فتح القدير وكذا الاستنجاء

قال

المراد

بأن

المعروف

نحو

باليمان واستحسنك للذكر باليمان في استجواب البول في أم للزوجة
 الصديقة قالت كان يدع رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي يطهروا وطهروا
 وكانت يده اليسرى كالأيد وما لم يكن جفانها رقاء البوداودعون التي تراه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا شربوا بعدكم فلا تشربوا
 وأذا لقي الخلاء فلا يجس ذكره بيقينه ولا يجس بيمينه رواء الشيخان وكثير
 الاستغناء بغيرهم ولا يروى عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا تشربوا الروث والعظام فانها تاردا خزانكم من الجن رواء الترمذي
فصل في ستر العورتين شرط للصلوة بغير الصلوة بغير
 لما عن أم المؤمنين عائشة الصديقة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يقبل صلوة جابض إلا بغير رداء الترمذي والبوداودعون والصلوة الشريعة
 المفروضة حقيقة اعتبرها الشارع مركبة من أركان مخصوصة وشرائط
 بشرائط مخصوصة بغيرت بغيرت لحدها وهي حقيقة مجزئة من جهة
 المكان والشرائط فوقع هذا الخبر بياناً لشرائطها فصار الاستشهاد بها
 ولا يجزئ بيان الجمل كون المبدع قطعي الثوب أو قطعي الدلالة لتمام
 في استدلال في الهداية بغيره تعاخذون بتمتع عند كل سجدة وأورد
 في فتح القدير أن الآية نزلت في الطواف فلو كانت موجهة للشرائط المسفر
 في الصلوة لأوجب في الطواف لا السبب لخل قطعاً مع من الاستشهاد
 في الطواف وهذا السؤال حتى ثم قال ولحق أن الآية ظنية فقتضاهما
 الوجوب في الصلوة وهذا ليس بشئ لأن الظنية لا يفي في الاشتراط
 لأن الصلوة معلومة بالنظر إلى الشرائط والمراد بالفرض ههنا ما ينفوت
 بغير الصلوة لا ما ثبت به دليل قطعي لأن القعدة الأخيرة فرض

شراء

شراء مستمر

مع انها ثابتة بدليل على صريح ما قلنا صاحب الكشف لان شيخنا عليه السلام
 انما يحصل القطع من تبيين المجمل بظن اذا كان المجمل قطعي الثبوت
 لكن حينئذ يفتقر الامر الى غير ذلك من حيث ان لا يكون الاشارة الى احد
 في الطلب المستعمل في مجمل هو علم من الاشتراط ثم قال لا وجه للاستدلال
 بالاجماع كما نقله غيره واحدا ولا يضر مخالفة بعض المالكية لانما يقتضي الاجماع
 في المالكية مخالفة الاجماع لكن نقل الشيخ الاكبر قدس سره في الفتاوى المالكية
 الخلاف واختار عدم الاشتراط ويجعل كل البعض من مثل ذلك الشيخ ان يضاف
 الاجماع او يجعل الخلاف اللاحق معتبرا في الاجماع السابق الا ان يقال ان
 الاجماع اجماع المتأخرين والشيخ قدس سره لا يرى الاجماع جملة الاجماع
 البتة فلهذا بناء على ما وجدته استشارتهم في الاشتراط وجعل الخلاف معتبرا
 وهو في الأصل تحت السقلا الركبة وقال الامام مالك في الفخذ ليس بحرف وجبتنا
 عليه ما عن ابن ابي عمير عن ابي بكر بن محمد بن ابي راسول الله عليه السلام
 قال لا تبرأ فخذ كقولنا فخذ في الميت رواية ابو داود وصحاح ابن
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الفخذ حرق رواية الترمذي كذا في جامع الأصول
 ثم استدلوا من العرف عندنا والركبة حرق وهذا هو المذهب الامام الشافعي على العكس
 وقد مر من غير وجه صحيح ان يبيد من جوده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال تحت السقلا ركبة حرق في فتح القدير رواية الدارقطني في صحيحه
 طولي وفي سند مسطور بن داود الصحيح لكن وثقة ابن معين انتهى
 لهذا انفس صريحنا ان السقلا ليست حرقا ولما ادخل الركبة فلا ان
 غاية غاية الاستقاط كانه لولا الغاية لتناول الحكم لها ولما بدوها وغاية
 استقاطه لتناول الغاية وتبين الحق كانه حرقا ووجه ما ذكرناه ولما

لا يبعد ان يكون كونه القطع
 من السقلا هو الذي ذكرناه
 او كان ثبتا من غير ذلك
 المستعمل

من سورة
 تيسر

انما هو حقيقة يروي كنيسته عوف قال في الهداية هو الاصح وقل في ما في باب
 الكرامة ان القدم عوف لا يجوز النظر اليها عند اللباس الجنب يخرج وعنه
 انه يباح النظر لبعض الضرورة عن ابن سحر وقل ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال المرأة عوف فاذا خرجت استغفرها الشيطان ورواه الترمذي لا
 انه قد خرج منه ما في ابدانه الضرورة من الوجه والمكف في فتح القدير
 قد روي عن الصادق عليه السلام ان الجارية اذا اجتمعت لم يطلع
 ان يرى الا وجهها ويدها ورجلها ولباسها وظهرها وما كان من الرجال
 عوف عوف منها واسوي ذلك من بدنها لست عوف في فتح القدير
 البيهقي عن نافع ان صفة بنت ابي عبيد عوفت قال خرجت عوف
 بتجليه مخمرة فقال عمر بن هذه فقيل له جارية لفلان رجل من اهل بيته
 فامرل الى حفصة وقال ما حكاكي ان تخوي هذه المرأة وتعلميها
 وتشبهها بالمصنعة حتى حسنت ان اقع بها لا احبها الا من الحفصة
 لا تشبه ولا ما بالمصنعة قال البيهقي الاثار عن امير المؤمنين عوصية
 انتهى فحمة المرأة كعوف عوف لقوله عليه السلام التبع من الرجال والتفوق
 من النساء ورواه البخاري في حديث طويل عناه فلا يصح ان يسعها
 فقل في فتح القدير عن النول وفتح فيج عوف ان لو قيل اذا جئت
 المرأة في العورة فسدت صلواتها كاح متجرا ثم القليل من المكف
 في زمانه قليل لا يفسد الصلاة ولكن بكرة المكان المحجج وقيل لا يفسد
 بالربع من العورة وقال اللام يوسف الكشمازي على المكف وسط
 المكف روايات وقدرها الزمان قدر ما يتأدى فيه ركن من ركن
 الصلاة وهي اما سائر الربع من العورة في المسح وتعلق الربع من

منها

بي

في النظر

في الخط من احرام الحج فالرجح في حكاية الكمالين وايضا بانوا اسودا من الجوارح
من الوجه فقط لطيف وجهه وروية احد الجواب كروية الكلا وكشف عضوين
اعضه المروية روية قاله عضوا وما بين البرق والطانة عضوا والذكر عضوا
والاشيان عضوا لمسه وقيل جميع الذكر والاثنين عضوا قل في الهداية الصحيح
الاول والالية عضوا والبر عضوا مجموعا كما قيل في فتح القدير الصحيح الاعلى
للازم عضوا الظاهر في عضوا ونحوه عضوا فالكشف في جميع كل واحد واحد من هذه
الاعضاء قد يرد في ركن من اركان الصلوة فيفسد الصلوة وانكشف اقل
من الاربعة بركاء وان لم يفسد ولا اقل رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلين احدكم
في الثوب الواحد لم يوجع عاتقه شيء رواه الشيخان من رواية ابي هريرة لان في الثوب
عاطفة شيء يجعل الكشاف العارية وسئل عن الجرد في اياها روية به الصفة عليه
يوجب عريان لان الصلوة لا تجوز اولا والا فضل ان يوجع قاعا روي بالفتح والجرود
لان في القعود مترين وجهه ولما عن ابن ابن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
ركبوا في السفينة فالتفت بهم فخرجوا في البحر فمروا فمروا فمروا فمروا فمروا فمروا
فتح القدير قل سبط ابن الجوزي رواه الخليل وان صحيح فاما جاز لا في
الفتور والسر في القيام اداء الاركان قال في العاشية ان الاركان يفتت
لا يخلو والسر يفتت لا يخلو فيكون الفتور اولى وان لم يجد للصحيح
الاف باضوا وليس يجد سائر في العجاسة فاما ان الظاهر بانوا كثر طابع
لا يصح عزنا بل يوجب مشقة على الثوب ولا يصح الصلوة بعد ارتفاع العذر
لان الاربعة يقوم مقام الكل حال هذا العذر ولا يكون الظاهر قل فكذا اعطاهما
محمدا واحدا قولي الامام الشافعي ان خطايب التطهير ما قطع عنه لعدم العلم
فما كان الثوب الطاهر عند هذا فتحة لا يقطع خطايب التطهير او خطايب

وكبريا عضو ومروية
عضو

يكتف

المستلح في النجس لأنه إن مترادف الصلوة في ثوب نجس وإن احتضر منه صيا
 عن يان وأحد المذنبين لازم ولا يكره في خطاب أحد من ساقط لأن الصلوة
 لا يجرى بها لا خطاب النظم على النجس وله أيها الاختار والافضل ان
 يجرى بالسكن المستقر من دأيم والله اعلم بأحكامه **فصل في القربة**
 إلى القبلة التوجه إلى القبلة مشروط بالصلوة بفوت الصلوة بفوت القربة
 فلو أوجر حكم مشط المسجد الحرام ومن صرح إلى غير الكعبة عمدا بغير ما يحكم
 إذا أصابها الحدث ثلاثة مستحق بالدين والصلوة كالنفس الترك فان ترك
 الفرض نفسه لا يوجب الكفر لم يجز إذا فرغ منه ويحيط في المسجد الحرام التوجه
 إلى حرم الكعبة ولحق بمكة إلى المسجد الحرام ولحق في الحرم إلى مكة ولحق كان
 خارج الحرم قل في فتح القدير قل صاحب المذنب في النجس هذا يشترط ان
 من كان بمكة الكعبة فالشرط أصابة صلبه أو من لم يكن بمكة فالتشرط
 أصابة وجهه أو هو المختار انتهى فإني المتون ان الشرط في حق المكي
 أصابة صلبه أو غير المكي أصابة وجهه لعله اجمال تفصيل ما ذكره الله
 اعلم وأصابت الجبهة ان يبق في سطح من الوجه مسامتا للكعبة أو هو اجماع
 لأن المقابلة اذا وقعت في مسافة بعيدة لا يزول بالاصغر من قبل المذنب
 المزول في مسافة قريبة انتهى والشرط وقوع المسامتا حسب ما في الصحيح
 ونحن في طه من المسامتا هي ما يحكم به الآلات الرصدية ولذا اقتوا
 ان الاختلاف المفسدان بتعاون المشرق والمغرب ثم الصلوة كما تجوز
 خارج الكعبة متوجها إلى الكعبة كذلك يجوز في الكعبة متوجها إلى غير حرمها
 فرضا كان أو فلا خلا فالامام الشافعي غلظ في كذا في كتب الشافعية
 والامام مالك فيها لا فاصلوة استجعت جمع شراطينها بوجوب استقب

الحرم

بحر من البحر الكعبة وهو المشهد واما وقوع استدلاله من اجل فلا يفتنا
ما نهينا عن الاستدلالا غامرا باستقبال جزئين اجزاء وقد وجدوا الدليل
القاطع للشعب هم قري الله صلى الله عليه وسلم جعلت في الارض كلها سبب طوره
التيحان والارض متساو لا من الكعبة فوجئ فيها الصلوة انهم ثم قد صرح
الشيخ صلى الله عليه وسلم صلواته الكعبة فقال قلنا هان النقل والفرق بين
في اشترط التوجه من دون هذه السعة اما مستقطعة فيها خلاصه التيحان
عن ابن عمر قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم البيت هو وامامة بن زيد
وبلال وحنان ابن بلقة فاعلقوا ارجلهم فلما فحق كنت اول من ولج فليفت
بلا لا صلى الله عليه وسلم في رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم بين العودين الطنن
ولم يركب التيحان عن امامة بن زيد ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يدخل البيت
معلقا من اجبه كلها ولم يصل فيه فلا تعارضه لان هذا كان في جهة الراح
وحديث ابن عمر عن بلال كان يوم فتح مكة وان صلى الامام في المسجد الحرام
وتعلق الناس حوله جازت صلوة للمقدس وان كان اقرب الى الكعبة
من الامام لم يكن كان في جانب الامام وتقدم منه الى الكعبة لان التقدم
يظهر عند اتحاد الجانبين لم يكن في جانب الامام لا يظهر تقدمه على الامام
ويصح صلوة ومن كان في جانبه ويكون متغلبا لا يجوز صلوة في الصلوة
على سطح الكعبة جائز لا يستحقه الشرايط والكعبة انما هي للمصحة ولكان
الجائز الى العنان السما والارض على جبل ابي قبيس من جهتها الى الكعبة
بما تطلعت وقد وجدته للوجه الى جهة الكعبة لكن يكره الصلوة في
الكعبة لا يها من تركه العظيم ومن عبت عليه الكعبة او استعمله في الصلاة
مظلة او قفازا كان حجة في المسألة انه ليس لانه جهات من العلم

تقدم



يرون

القبلة

ولا يخرج وجهه الشريف في جهة القبلة لما عن عابدين ببيعة قل كتمسح
رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر في ليلة مظلمة فلم يدر ما بين القبلة وصلى
كل رجل مناهل جهالة فلا اجهتوا ذكرنا ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
فتركنا فانما اقول انتم وجدنا الله وراه الغمدي وفي غرة القدر منعته
الغمدي واخرون انتهى لكن احسن عليه للفرق بين القرون وان ظهر خطأ
من تعرج لا يجيد لان قبل وجهه الشريف ومن ام قوما في ليلة مظلمة فتحرى
القبلة وتحرى من خلفه وكما صبح الي جهة تحريه مخالفا لوجهه الشريف
صلواتهم كان قبلهم جهة التحريك كل كان صبح الي القبلة كما في دعوى الكعبة
التي علم بحال امامه لان صده له الامام الي حيز القبلة فليس له ان يترك
اقتداء فلغت شبه الاقتداء فبطلت صلواتهم وكذا من تقدم الامام في
قرن القام ومن كان خائفا من سبع اوجده او كان في البحر خمسة
بطلت الغريق لو توخا جهته او كان من بها لا يقدح عن الوجه وليس يحترق
من وجهه فصلا الي اي جهة فله ان هذه الاحوال جهته عاجزا عن
الوجه فصلا رحا له حال من اشبهت على القبلة والوجه مع مدح في القس
لذا قالوا والله اعلم باحكامه **فصل** في النية للنية شرط للصلاة
لان الصلاة عبادة مخصوصة فلا الم ينفق فقد مات كونه عبادة
للمشهور واذا فات كونه عبادة فانت نفس الصلاة ولا بد من اقرار النية
لنوع عبادة الصلاة لانها لو انكرت لم يكن ما قبلها عبادة ولو فقدت فقد انت
وقت الصلاة وان لم يكن عند الوضوء ان يصح الظاهر مع الامام مثلا لا يتغير
بهذا النية بالمرح من جنس المعلوم يجوز به وان لم يتغير وقت الدخول في الصلاة
كفت تلك النية والمركب بها ليس من جنس الصلاة ما يدل على الاعراض

نحو

بشر

النية
في الصلاة
بشر

والنية ان يدي مقبله انه اي صلوة يودي الله تعالى بحيف ان مشي اجاب
 به جهة وان كان بحيث يجب بالتكريم لم يكن نية والتكليف احسن منها
 لانها جمع القاطر والنيق اول الصلوة وكيف وان لم يحضر في جميع اركان الصلوة
 والا فقل ان يكون النية كل ركعة من اركان الصلوة انه تعالى هذا الذي
 مر ان حضور القلب في الصلوة ثم الفرض لا يتبادر الا بالنية مخصوصة منطلق
 لفرض مخصوص بان ينوي في هذا الوقت لان الوقت موسع صالح لان
 يقع فيه هذا الفرض ويحق فلا بد ان النية بطلان الصوم وان كان على
 الظاهر الغائب ونوي في وقت المعمر الظاهر الغائب والعصر لم يكن شاملا
 في واحدة منها او قيل ان كان في الوقت سعة فهو ظاهر وان ادرك المأ
 في القعدة ونوي ان كانت القعدة الاولى فقد دخلت في الصلوة ولا
 الا يصح وكما لا بد من التعيين في الاداء كذلك لا بد منه في القضاء
 فان كانت صلاة كائين التعيين بان ينوي ظهر يوم كذا واول ظهر مني
 وان كان المصلي مقتديا لا بد من نية الا فقل لان صلوة يقيد بقضاء
 صلوة لعملة فلا بد من التمسك والذكر في ان دخلت في صلوة لا بد من
 وكيف في النقل نية اصل الصلوة لا اذ في ذوات الصلوة العقل فلا
 نوي اصل الصلوة فقد تحققت فتتقن النقل وكيف في السنن الراجعة النية
 للطلاق نية النقل في الصحيح لان السنة نقل اداها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ليست مخصوصة فلا نوي اصل الصلوة او النقل فقد اذ الفعل وبإيقاعه
 في محل مخصوص صارت سنة وعالمة الوقت لا فصل ان ينوي في هذا الليل
 ولا ينوي انه واجب فكان لا خلاف بين الامامة وان نوي مع ذلك اداء
 الواجب صح لما عنده فظاهر ما عندنا فقد اذ الوصف ويقع مطلق

بقية

الله

ظهر

فيتمت

النقل

المنة وهي كافية في أدائها **فصل** في المواقف الواقعية
 بشرط الصلاة حتى لا يصح في غير الوقت لكنه شرط للأداء وبفوات
 الوقت يفوت الأداء وتأخر الصلاة عن وقتها أحد أكبر فقدان الله
 أن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا لظلمة صلاة وقت معين
 يكون التأخير عنه أكبر ومبطل للأداء وبما تقدم عليه لا يصح تأخير الوقت
 للظلمة من الزوال لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر فيه كايأتي
 في حديث جبريل وآخره عند بلوغ ظل القامة مثلها عنه الإمام أبي
 يوسف والمام محمد والإمام أحمد في رواية وفي بعض شروح الهداية
 وعليه الفتوى وبه قال الأئمة الثلاثة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلى العصر حين بلوغ الظل مثل كايأتي في حديث جبريل وأه موقوف
 إليه كما عن أبي كل رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى العصر والنفس
 مرتفعة حية فذهب الداهية إلى الغلبة والشمس مرتفعة وبعض
 الداهية إلى المدينة على أربعة أميال رواه الشيخان وفي رواية أخرى
 الداهية إلى قبا وعنه قال صلى الله عليه وسلم لما روى الإمام أحمد
 قال انصرف أتاب رجل من بني سلمة فقال يا رسول الله انما نخرج من
 ههنا وانما نرجع إلى ههنا قال نعم فانطلقوا وانطلقنا معه فوجدنا البرق
 لم يبق ففوت ثم وقف ثم طمخ منها ثم أكلنا قبل ان يغيب الشمس
 سلم وهذه الأعمال لا يمكن عادة الأداء كما كان الوقت متعاضدا بعد بلوغ
 الظل مثلين وعند الإمام أبي حنيفة في ظاهر الرواية آخر وقت الظهر
 عند بلوغ الظل مثلين واستدل له في الهداية بما روى الشيخان
 وغيرهما أصحاب السنن عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم

تأخير الصلاة عمدا
 كبيرة

وقت الظلم

هذه الرواية لا يثبتها
 في الحديث
 في الحديث

نفعت

قال اذا

قال اذا اشتد الحر ابرءوا بالصلوة وفي رواية اخرى للضاري ابرءوا
 بالظهر فان شدة الحر من فيج جهنم وغاية الحر في تلك الارض بلوغ
 الظل مثل القلعة فصار من حديث جابر بن عبد الله فيكون ناسخا له لان كل حديث
 يتعلق بالاولى فانه بعد حديث جابر هذه المعارضة بناء على ان شدة
 الحر في ذلك الوقت ويحذف منه انه روى النسائي والبوداوري عن ابن مسعود
 قال كان في صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم الظل في الوصف ثلثة اقدام
 الى خمسة اقدام وفي الشتاء خمسة اقدام الى سبعة اقدام وخمسة اقدام
 يكون اقل من المشي فقد علم ان التبريد يحصل اذا كان ظل المعايير خمس
 اقدام فما ظلا تعارض حديث الابرار حديث جابر بن عبد الله وقال في فتح القدير
 خاتمة ما يلزم من استدلال القدرية ان وقت الظهور في بعد بلوغ الظل
 للثلث ولا يلزم منه انه ما الى بلوغ الظل ثلثين فالدليل قاصر عن المدعى
 الموهوم ان يقال انه صلى الله عليه وسلم في اليوم الثاني عند بلوغ الظل
 مثلين فوالله ما كان للعصر من دون معارض فما قبله وقت الظل اثنى
 وفيما فيه والاولى بالاحالة بما ان لا ما قبل يكون بل بعد بلوغ الظل للثلث
 وقبل بلوغه مثلين فانهم ووقت العصر من الاول على المذهبين الى
 غروب الشمس لما رواه ابو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال من ادرك ركعتين العصر فقد ادرى العصر وما بعده اليها عليه واول
 وقت المغرب حتى غربت الشمس كل في حديث جابر بن عبد الله في آخر وقت عند غروب
 الشمس قال الامام الشافعي في القفل الجديد وقت المغرب قبل الاذان
 وهو قصر الزنود والافان وثلاث ركعات لان جابر بن عبد الله في البرهان
 صح في وقت واحد لما روى مسلم عن ابي موسى في حديثه

ما وقت للمدعى

الصف

صلى

أمر الله

ما وقت للمدعى
 ما وقت للمدعى
 ما وقت للمدعى

طويلا فيه تعليم لا وقتا للساكنين ثم اخبر المغرب حتى كان عند سقوط الشفق
 وقد علمت ان كل حديث في الاوقات يكون معارضاً لحديث جبريل
 كان ناسخاً له وحمل في الهداية مع جبريل في وقت واحد في اليومين
 على الافضل حينئذ لا معارضة ثم لشفق عندها المجرى فوجه الضم في رواية
 اسدين عنه وبه قال الامام الشافعي في القول القديم وفي وقاي الرواية
 وعلم الفتوى واستدلوا بما روي الدارقطني عن ابي عمر بن النعمان
 قال الشفق الحرة فاذا غلب وجب فيه الصلوة في فتح القدير قال البيهقي
 والنووي الصحيح انه موقوف على ابن عمر كونه موقوف في هذا الباب كما في
 واما عنده في تلك الرواية فالشفق البياض الذي يعقب المجرى واستدل
 في فتح القدير بما وقع في حديث رواه الترمذي ومثله ان اول وقت
 للمغرب حين تغيب الشمس واخر وقت حين تغيب الفجر وتغيب الاقواق
 يكون بعد ذلك البياض وفيه تامل لان البياض قديم في وقت الفجر
 الاقواق واول وقت للعشاء من غروب الشفق على كمال الزمان لا مطلع الفجر
 الصادق وقال الامام الشافعي الا نصف الليل لما روي في حديث الترمذي
 واخر وقتها حين ينصف الليل ولنا ما نحن عليه من ان المصلي في صلاة
 اعظم رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة حتى ذهب عامة الليل
 حتى نام اهل المسجد ثم خرج فسمع فقال انما لقيتها لان الشفق به
 على اني رواه مسلم وهذا الصحيح مما رواه الترمذي كما سيظهر في هذا الباب
 الليل انما يكون لما كان اخر الليل قريباً من الصبح واول وقت الفجر
 الصبح الصادق وهو الصبح المستطير في الاقواق كما في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كما مطلع الفجر حين يكون الصبح من المثل كما في حديث جبريل في هذا

الشفق

وقت الفجر

وقت الفجر

يكن

الوقت

وقت

وقت هذه طلوع الشمس الماروي في خط طوله وقت الفجر ما لم يطلع الشمس
 الحديث جملة فلاوقات قد ذكر بعض الفواظ في افتاء الكلام
 ما عن عبد الله بن عمرو ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا صليتم
 فانه وقت الى ان يطلع قرن الشمس الاول ثم اذا صليتم الظهر فانه وقت
 الى ان يحضر العصر فاذا صليتم العصر فانه وقت الى ان تغرب الشمس واذا صليتم
 المغرب فانه وقت الى ان يسقط الشفق فاذا صليتم العشاء فانه وقت الى
 نصف الليل رواه مسلم هذا حديث صحيح وهو نقص في ان ليس بين وقتي
 الظهر والعصر وقت محض مما وقع في رواية واختارها بعض المشايخ ان
 وقت الظهر ينقضي ببلوغ مثل القلعة ولا يدخل وقت العصر الا ببلوغه
 مثل القلعة وما بين ما وقت محمل كابين الطلوع الى ان لا اعتداد به
 يجعل فيه وقت الا صفر غاية الوقت العصر وهذه الغاية غاية اسقاط
 من دخل في الغاية وقت الا صفر اذا دخل في وقت العصر اتم وانقضاه
 بمرور الشمس وكذا الكلام في وقت سقوط الشفق ونصف الليل
 بل غاية الوقت العشاء فانه من الغاية بطول يدخل في وقت العشاء والنصف
 عبارة عن المنتصف الى الصبح فوقت العشاء يمتد الى الصبح ولا يجوز في الحديث
 ان النافعي نعم على هذا ان ايضا ان يجعل آخر جزء الليل غاية لكن في الحديث
 منه وجعل النصف غاية وكذلك جعل تمام وقت الا صفر غاية لئلا يفرق
 بينهما في حق من قال لا فصل ان لا يخرج الصلواتان اليهما هكذا ينبغي
 فيهما ومنه حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الظهر اوله وآخره وان اول وقت صلاة الظهر حين يزول الشمس
 غروبها حين يدخل وقت العصر وان اول وقت العصر حين يدخل

فانه
 انظر

في قوله العشاء فانه

وقتها وان آخر وقتها حين نصف الشمس ان اول وقت المغرب حين غروب
 الشمس وان آخر وقتها حين تغيب الاق وان اول وقت العشاء حين
 الاق وان آخر وقتها حين يتصف الليل وان وقت الفجر حين يطلع الفجر وان
 آخر وقتها حين تطلع الشمس وانه التيمم وقد تكلم فيه وهو من فقه
 منقول في فقه العدي فقولوا ان آخر وقتها حين يتصف لا فارق من اذكارنا
 سابقا برواية مسلم انه صلى الله عليه وسلم اختم ذات ليلة حتى ذهب حبل الليل
 فان رواه مسلم صحفة طالته عن التكلم والمداومة بها ثم ان هذا الحديث
 انما يدل ان آخر وقت العشاء المتصف ولم يعلم ان انتهاء الوقت للمتصف
 لان المتصف ان فلا يصلح طرا للصلوة بل لا بد له من الاستعداد واول ذلك
 المتصف الى الصبح فلا يرفع الايام الشافعي في المقصود وقت العشاء بعد
 الانتصاف بل الظاهر هذا واقاعد من المتصف الى الصبح آخر الا ان
 هذا كله وقت الصلاة فاحتمل كل وقت واحد اشارة الى هذا وتدل
 هذا الحديث على ان آخر وقت الظهور اول وقت العصر واحد وان آخر
 وقت المغرب واول وقت العشاء واحد فهناك وقت مشترك بينهما
 يسع اربع ركعات وهو مختار الشيخ الاكبر ثم الركعة المهدية قدس من
 وانظر حديث امامه جبريل بن علي بن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لستى جبريل عند البيت مرتين في كل الظهور الاول منها حين كان
 انقضى مثل الشاك ثم صلى العصر حين كان كل شيء مثل ظلمة ثم صلى المغرب
 حين وجبت الشمس وافتطر الصائم ثم صلى العشاء حين غاب الشفق
 ثم صلى الفجر حين برق الفجر وحرم الطعام على القائم وصلى الحق الثانية
 الظهور حين كان ظل كل شيء مثله كوقت العصر الا من ثم صلى المعصر حين

الليل

آخر

وانما من الوقت حين يقع
 في اوجبه من الوقت حين يقع
 من شمس

الصا

بما

كان ظل كاشي عليه ثم للرب لوقت الاول ثم صلي عليه المشرق حين ذهب
 تلك الايام صلي عليه حين مضى ثم التفت جبريل فقال يا محمد هذا وقت
 الانبياء من قبلك ولقد كنت فيما بين الوقتين رواية الترمذي وهذا
 الحديث الذي يدل على ان اول وقت الظهر شرع في وقت ركعتين الظهور والعصر
 كما هو مذهب الشيخ الاكبر قدس سره والظاهر في معنى الحديث ان وقت
 كل صلاة ما بين الصلوتين في يومين وهذا لا يستقيم في المغرب فان
 جبريل صلي السلام صلي المغرب في يومين في وقت واحد فلا وقت
 بينها والله يكون وقت الانبياء ووقت صلاة العامة واحدا مع
 ان الحديث يشير الى الاقتران ثم عيى هذا الترجيح انا ان يكون الحديث
 بيانا للوقت الافضل فحلم يعلم اوقات الصلوة انما علم الوقت المفضل
 مع انه وقع في زمانه جابر عليه مواقيت الصلوة وظاهره يعلم المواقيت
 المفروضة ولما ان يكون بيانا للوقت المفروض فحينئذ يكون الاما حديث
 المذكورة سابقا فاصح له لتاخرها عنه ومعارضة اياه وبمقتضى
 ان يكون قوله هذا وقت الانبياء اشارة الى الوقت الذي صلي فيه
 في يومين فهو الوقت الافضل وقوله والوقت ما بين الوقتين معناه
 ان الوقت المفروض ما بين الوقتين الذين صلي فيهما الاول فرقته
 ما بين صلوتي الظهر والعصر الذين صليهما في اليوم الاول ووقت العصر
 والمغرب للصليين فيه وقت المغرب ما بين صلوتي المغرب والعشاء
 للصليين فيه ووقت العشاء ما بين العشاء والفرق المصلين في وقت
 الفجر وحرم معلوم بجهة الصلوة بعد طلوع الشمس وعلى هذا التوجيه
 يكون الحديث مبينا لكل الوقتين للتعريب والمفروض وهذا حديث

اليوم

ما بين صلاة العصر

صلاة

اخره في حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اتيه سائل يسأل عن الصلاة فيقول صلى الله عليه وسلم في صلاة الليل فيقول صلى الله عليه وسلم
 فقام الفجر حين انشق الفجر والناس لا يكاد يعرفون بعضهم بعضا ثم امرهم
 فقاموا الظهر حين زالت الشمس والقال يقول قد انصف النهار وهو كان
 يعلم منهم ثم امرهم فقاموا العصر حين اجتمع من قضاة ثم امرهم فقاموا المغرب
 حين وقعت الشمس ثم امرهم فقاموا العشاء حين غاب الشفق ثم امرهم
 الفجر حين اشرق الفجر انصرفوا فقالوا لا يقول طلعت الشمس او كانت
 ثم اخر الظهر حين كان قريبا من وقت العصر بالنسبة ثم اخر العصر حين
 انصرف منها والقال يقول قد اتمم الشفق ثم اخر المغرب حتى كان
 عند سقوط الشفق فيروا فيقول المغرب قبل ان يغيب الشفق
 ثم اخر العشاء حتى كان ثلث الليل الاول ثم اجمع قضاة المسلمين فقالوا
 الوقت بين هذين رواه مسلم هذا بيان الوقت للشافعية بيان الوقت
 للفرقة من الاتفاق الا انه عاين وقت العشاء لا يخرج بعد ثلث الليل
 واما الحديث ان تأخير العشاء ما قبل الا ان يخرج من كونه وكذا تأخير
 العشاء الى ثلث الليل بل هو مندوب وعليه ان وقت الفجر لا يطول
 كله كامل وانه اعلم بالحكمة قال بعض شافعية الفقهاء الذين لا يأتون
 عليهم وقت العشاء عليهم واختار هذا صاحب الكفر فيكون
 الشيء لا يثبت قبل وجوبه وسببه وقال في فتح القدير ان يجب عليهم العشاء
 لما قرأ في حديث المخرج من فضل الشفاعة بالصلاة خسا بعبادة
 يستعمل ولا يثبت في القضاء اذ لم يكن عليه الا اذا وحق يكون قضاؤه
 ولم يبين ان في اي وقت يصلي في وقت المغرب او في وقت الفجر

في سفر الفجر عند ما وقع القديس الافضل ان يجد اناسا سفارا فيهم
 كما روي الاصحاب من اعتنا التثنية وهذا خلاف ما قال الطحاوي ان يثني
 بالفسح ويحكم بالاسفار وقال هرقل اعتنا التثنية لما روي رافع بن خديج
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسفر يا بني فاد اعظم للمجرى واد
 البعد اودو الترمذي وقال هذا حديث صحيح صحيح وحديث الاسفار ان
 يوقع في وقت لو ظفرا وصلته امكنه اعادة ثقله منقذ قال الهادي
 الثاني يحب التقليس والتجول في البحر وفي كل صلاة يستدل لقائه
 بالهوى كما استدلال لقولنا سابقا الى مغفرة من ربكم والمراد بالسابق
 بالسبب للغفرة ولقوله فاستجب للحجرات وهذا حجة لنا لا علينا اذ انما
 الواجب على الوجه المستوفى سبب المغفرة وهو الحج فالحج سابق لبيان
 الواجب على ما هو مندوب عن التأخير والتجول قبل مجي الوقت واستيقوا
 نكاح الحجرات قبل الموت كما لا يستدل بالجماع ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال الوقت الاول من الصلاة رضى الله والآخر رضى الله سورة الترمذي
 واعل المراد الوقت الاول من الاوقات المندوبة لله لوه رضى الله والآخر
 موجب لغفران الله الذي هو لما اذا حاق في الوقت المندوب فتمسك الغفران
 قد يترقب عليه الرضوان والغفران ان يترقب ان يحل الا تيان في الوقت
 المندوب وكما لا استدلال بما هو امير المؤمنين عليه السلام وهو وجوب وجوب
 الله الكريم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له يا علي ثلاث لا تخرجنك من المسجد
 اذا دخل وقتها والحجرات الا حضرت والايام اذا وجد لها كغفران واه القدر
 واعل المراد اذا دخل وقتها المستحب يستدل لمحضها في الفجر من ان
 قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الفجر بطلن يوم حجته من

المندوب

ما حثرت في القدر
 الوقت المندوب
 من الرضوان
 فخره في سب

مبهر

قريبتهم فاعان عليهم قال الله البر خيرا اذا امرت بالسنة قد علم
 صياح للمسلمين رواية السلفي والموالي عنده ان هذا كان لفردة الفلاة
 عليهم وهذا لا ينافي باستحقاق الامم واما عن ام المؤمنين عانت
 قالت كن نساء المؤمنين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الفجر متلفعات بهر وطمس ثم تقبلن الى بيوتهن وما يعرفن من تغليس
 رسول الله صلى الله عليه وآله بالصلوة رواه الشيخان وما لك في الثاني
 ويعارضه ما عن ابن مسعود قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صل صلاة بغير ميقاتها الا صلواتين جمع بين المغرب والعشاء جميعا
 الفجر بوقت ليلتها بطلس رواه مسلم ومثل رواية البخاري وفي رواية
 اخرى للبخاري عنه قالها صلواتان تقولان عن وقتها صلوة
 المغرب بعد ما ياتي الناس والفجر حين تنزع الفجر وفي رواية اخرى للبخاري
 في حديث الوقوف بمنى ليلة ثم صل الفجر حين طلعت الفجر فاقبلت
 ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان حائضين الصلواتين حولنا
 عن وقتها في هذا المكان المغرب والعشاء لا يقدم الناس جمعها حتى
 يعضوا وصلوا صلاة الفجر هذه الساعة فقد الحديث يدل كلاله قاطعة
 عما ان الغادة الشريفة لم يكن التغليس الفجر وما عن ام المؤمنين وقرع الخيل
 رواه الشيخان الشاذل وفي البخاري الواقعي التغليس بالفجر بان يكون الخيم
 بالزينة مشبكة مكره لحرى العمل وجهه انه صلى الله عليه وسلم جعل الصلاة
 في هذا الوقت محرم الا عن وقتها والله اعلم ولنا انهم ما روي الطحاوي عن
 ابراهيم وقال ما اجمع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء كما اجمعوا
 على التسوية بالفجر وفيه القديس احسانه وصحيح وهذا يدل على الاجماع

تأويله

سفره ليصبح اجماع الصحابة على امر كان فعله صلى الله عليه وسلم الشريعة خلافه
 علم ان التعليل كان اقلها سبيل التهمة والمستفاد عليه هو الاسفار والله
 باحكامه ويصح في الظاهر التفرغ في الصلوة والتجسس في الشتاء لان رسول
 صلى الله عليه وسلم كان اذا كان الحرأبى ذواذ كان البرد جعل يرواه الناس
 في حديث البرد بالظهور ويصح لنا خبر بالعصر لم يتغير الشخص
 عن عابدين بن سنان قال قد شاع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يوحى
 صلوا ما دام نوبة بغير رواء البرد او دويكر وتأخير العصر الى ان يصلي
 ام الصلوة او بعضها وقت الاصفى ان يحضر المانع انى قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم تلك صلوة المنافق ويجلس يفرق الشخص حق اذا اصرفت
 نفس وكان بين فرغ الشيطان فنقرأ بعلا يذكركم الله الا قليلا رواه
 النخاس ويصح خبر المغرب للمانع رافع ابن خديج قال يصلي المغرب
 برسول الله صلى الله عليه وسلم فيمضى احدا وانه يصبر رافع بن خديج رواه
 بخان وعنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي المغرب ساعة ثم يركب
 اغلب حاجتها رواه البرد او دويكر وتأخير المغرب الى اشتداد اليوم
 روى المانع من عبد الله قال قد علمنا ان ابا ايوب كان يلو عتبة
 على ربه منذ علم منه تأخير عتبة للمغرب فقام اليه ابا ايوب فقال
 هذه الصلوة يا حقيقة قال انا سئلتنا قال انا سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول لا يؤمن من لم يؤخر او قال على العظماء لم يؤخر
 قرب الى ان يفتبك الحرم وسبق ابن عمر الغشا الى ثلث الليل المانع
 المن مدين حادثة الصديق قالت كانوا يصلون العتمة مغيب الشمس
 ثلث الليل رواه الشيخان وعن ابي هريرة قال قال رسول الله

الامر

كنا

يما

فلما رزق من يومه

صلى الله عليه وسلم قال ان اشق على امتي كسرهم ان يرفعوا العشاء الى ثلث الليل
ونصفه رواية الامام احمد والترمذي ثم تاجر العشاء الى ثلث الليل من يومه
والايضا جازيلا كراهة والى النصف الاخر مكره ولا بد من خلاف السنة
ويستحب تحييل العصر والعشاء اليوم الغنيمة اما العصر فلتقوم في الوقوف في الوقت
المكروه ولما العشاء فلتحرز عن تقليل الجماعة وكثرة الصلوة بغيرها
كان او نقله وقت طلوع الشمس الى الارتفاع ووقت الاستسقاء ووقت
الاصفرار الى المغرب لما عن حقيقة بن عامر ثلث ساعات كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم بينهما ثاان فصاع فيهن او ان يقيموا ثاان فيهن
حين يطلع الشمس بازعة ثم يرفعون وحين يقيموا قيام الظهيرة
حتى يحيل الشمس وحين يضيقت الغروب حتى يغربوا ولم يمسلم
والبدل والترمذي قال في الهداية للرد بقوله يقيمون ثاان فاصلة للجماعة
والجود يقول الذين مكروه في تلك الحالة وفي الامام مالك في الصلاة
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الشمس تطلع ومعهما وقت الشيطان
فاذا ارتفعت قارعتا ثم اذا استوت قارعتا فاذا ازلت قارعتا
فلما هفت الغروب قارعتا فاذا غربت قارعتا ونهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن الصلوة في تلك الساعة وهذا الحديث كما يدل
على ان الصلوة مشربة في تلك الاوقات كذلك يدل على ان النقص
في الوقت وان الصلوة فيها تشبه بجادة الشيطان والصلوة قسما
فرض ونفل فالنفل يجوز في الفروع في هذه الاوقات فان شرح
النقص ولزم القضاء وان اتم صحت وباتم وكذا يلزم بالنقص على
التأخير لان من الصلوة المندوبة لكان النهي وان يصح خروج عن الجملة

فذلك

وذلك لان الشيء في المصالح يقتضي المصلحة والخير في غيره وهو ههنا
الوقت وهو محقق في المصالح فيضاد مع ما ثم ان فعله ولذا الوجه ان الساعات
فيها نقص وعلى النادر فيه التاخير واما الفرض فلا يصح في هذه الاوقات فيه
لما حصل يوم لان هذا الوقت اخروفت الاداء للمصالح بالنقص فيكون فيه الاداء
والا لما كان وقتا والمفاتيح ينزل على ان السبب لم يوجب العصر على الجوع
المسري هو وقت ناقص فلهذا وكما وجب وهذا ينبغي ان يتقالي
البيته من الجزء الاول الى الاخر وفيه كلام طويل قد استوفينا معنى فواتح
التمهيد شرح المسلم وما سوى فرض الوقت لا يجوز وجبه لان وجوب القضاء
من مع الى اخر العمر فيمكن من الاداء في غير الاوقات المكملة هذه فلا يتحمل
فيها النقصان مع امكان ادائها كاملة كما ان الفاعل وجب كماله فيهما
كامل وعلى هذا من صار احدا في الناقص من العمر لم يكن طمعه من النقص
بعد اتمام الشيء فيحصل في ذلك الوقت يجوز ان يقضيها في الوقت الباقي
على اختياره التام فخر الاسلام كما وجبت ناقصة لعدم صحة الاضافة
في حقه الى كل الوقت فاذا جاءها كما وجبت ولا يجوز فضاها في الوقت
الناقص على ما اختاره نفس الامة لانه لا نقصان في الوقت نفسه انما
النقصان في الاداء في ذلك الوقت لشبهه بجملة الشيطان لا في كل شيء
بقدر الشيطان فيعيد ما اكلفه في ذلك الوقت فالواجب على كامل
من كل وجه وان كان سبب حجب به الوقت للناقص لما رآه الشمس
قرب الشيطان لانه اقضى الى لزوم الصلوة الكاملة واما سقط الكمال
في الاداء في حقه لعدم امكانه فلا يسقط في القضاء كما كان فلا يترك القضاء
بالفعل الناقص وهذا يوجب الاداء لانه لا يمكن الجمع النقصان ولو كان

كما وجبت

درج

بموجب

او مع وقت فلهذا ان نقصان
من الوقت لم يترك